

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ١٠٨

الثلاثاء، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

السيدة باجين (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإشارة إلى أن تقرير الأمين العام والعمل الممتاز الذي يقوم به فريقه سوف يشكل عونا كبيرا في إحراز تقدم حاسم خلال الأشهر الـ ١٠ المقبلة.

ونود أيضا أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي. وهو يبرز ارتياح إسبانيا لطموح الجدول الزمني والأهداف المعتمدة في اجتماع المجلس الإنمائي الأخير للاتحاد بشأن مكافحة الفقر والتزامها الكامل بهما.

إن لدينا أهدافا واضحة وإطارا زمنيا لتحقيقها، ونعلم ما يلزم بذله من جهود لبلوغها. ولا بد أن نضيف الالتزام والمسؤولية إلى رسالة تبعث على الأمل. فمن الممكن تحقيق الأهداف التي وضعناها؛ وما زال لدينا الوقت، ولكن النتائج لا يمكنها الانتظار. وفي حالة فشلنا، سوف يوجه النقد لحكوماتنا وقادتنا على عدم متابعتها والعجز عن مواجهة تحديات العصر.

ويجب علينا لذلك أن نعزز جهودنا، فليس ما فعلناه إلى الآن كافيا. وتتمثل مسؤوليتنا كحكومات في ألا نتجاهل

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيريكي (بلجيكا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٨٤ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية:

الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية

تقرير الأمين العام (A/59/800 و A/59/822)

مذكرتان من الأمين العام (A/59/826 و A/59/850)

موجز مقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/59/823)

مذكورة من الأمانة العامة (A/59/855)

ورقة اجتماع (A/59/CRP.6)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

الآن لصاحبة المعالي السيدة ليري باجين إيراولا، وزيرة التعاون الدولي في إسبانيا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لدى مكافحة الفقر درجة الضعف العالية التي تنسم بها المرأة وافتقارها إلى التمكين والتمثيل. بل إن أهداف القاهرة أكثر انطباقاً اليوم مما كانت منذ ١٠ سنوات، ولا ينبغي أن نقلل من كثافة مساعيها في هذا الميدان. فالأمر يستلزم قدراً أكبر بكثير من التقدم فيما يتعلق بأهداف الألفية المتعلقة بنوع الجنس والمساواة. ولا يمكننا الاكتفاء بما حققناه حتى الآن؛ بل يجب أن نفعل ما هو أكثر بكثير.

ويجب أن نضيف بعداً استراتيجياً هاماً آخر حين نحاول استئصال الفقر؛ وهو تقليص التفاوتات فيما بين البلدان وفي داخلها. وهنا أود أن أؤكد التزام التعاون الإسباني مع أشد الناس فقراً في البلدان النامية، أي الذين لا يملكون أي فرصة للحياة الكريمة. وتتوخى الخطة التوجيهية للتعاون الإسباني ٢٠٠٥-٢٠٠٨ استهداف نسبة ٢٠ في المائة على الأقل من المساعدة الإنمائية الرسمية للقطاعات الاجتماعية الأساسية، وفقاً لمبادرة ٢٠/٢٠.

وإلى جانب ذلك، من الضروري أن يوجد التزام أقوى من جانب البلدان المنتمة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالهدف ٨ وبالدور الرئيسي الذي تؤديه الشراكة العالمية من أجل التنمية. ويجب أن يتجلى هذا الالتزام في سياسة للتجارة الدولية ذات توجه أفضل نحو احتياجات البلدان النامية، مع اتخاذ تدابير أكثر حسماً وسخاء بشأن مشكلة الدين الأجنبي المفرط والمسؤولية التي لا مفر منها حيال الأجيال المقبلة فيما يتعلق بالاستدامة البيئية لكوكنا. ومجمل القول أن الأمر لا يتعلق بتشجيع التنمية بيد وإعاقتها باليد الأخرى.

وفي المسائل المتعلقة بالدين الأجنبي، تريد إسبانيا أن تتجاوز المتطلبات التي تفرضها الاتفاقات الدولية. ونعتزم الترويج لبذل جهود جديدة في الأمور المتعلقة بالدين الخارجي تتعدى نطاق التزاماتنا الثنائية في إطار مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأن نسهم إسهاماً

قط أننا لا بد أن نزيد الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ ولا بد أن نحسن نوعية استثمارنا في التنمية؛ ولا بد أن نحسن اتساق السياسات العامة التي تؤثر في التنمية.

وكما أكد الرئيس زاباتيرو بالفعل، فإن إسبانيا ملتزمة التزاماً راسخاً بمضاعفة ما تقدمه من المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأربع القادمة، وصولاً إلى نسبة ٠,٥ في المائة من إنتاجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨، وذلك بهدف الوصول إلى نسبة ٠,٧ في المائة عام ٢٠١٢.

وتتمثل المبادئ التي نسترشدها في الكم والجودة والاتساق. ويجري تحقيق الجودة من خلال التغييرات التي ندخلها على نظامنا للتعاون التي تضع الأهداف الإنمائية للألفية في صميم السياسة الإنمائية الإسبانية. وفي هذا الصدد، سنعزز التزامنا تجاه أقل البلدان نمواً، بصفة عامة، وتجاه بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي سنوجه إليها ما نسبته ٢٠ في المائة على الأقل من مساعدتنا الإنمائية الرسمية. وسوف نزيد أيضاً التدفقات الحالية من المساعدات الإنمائية الرسمية إلى أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا، مع التشديد بنوع خاص على البلدان ذات الدخل من المتوسط إلى المنخفض.

وللفقر أبعاد كثيرة. والدخل أساسي في تحليله ووضع المبادرات موضع التطبيق، ولكنه لا يكفي. ونرى أننا يجب أن نواصل مكافحة الفقر، الذي يعرف بانعدام الفرص والقدرات والخيارات، من أجل المحافظة على مستوى كريم للمعيشة.

ولا شك أن هذه القدرات والفرص تحددها إلى حد كبير مستويات الدخل المتاحة للاستعمال، لأنها تحدد إمكانية الحصول على السلع والخدمات الضرورية للمحافظة على مستوى كريم للمعيشة. ورغم ذلك، فمن منطلق التعاون الإسباني، نرى أن الحشد الكبير من السمات التي تحدد الفقر لا يقتصر على الطابع المادي. ومن الأبعاد الرئيسية الأخرى

نشيج بوجوهنا أو أن نتصرف بقليل من الحماس، فالتائج التي تترقبها لا تستطيع الانتظار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد ليوبومير داتزوف، نائب وزير المالية في بلغاريا.

السيد داتزوف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): إننا نرحب بهذا الاجتماع الرفيع المستوى بصفته فرصة حسنة التوقيت لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتريري وللتأكيد مرة أخرى على الالتزامات التي سبق أن قطعت في مجال تمويل التنمية الحاسم، والتوسع فيها أينما كان ذلك ممكنا.

على الرغم من التقدم الهام الذي أحرزته الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، من الواضح أن المزيد من الإرادة السياسية والعمل الملموس ضروري لاستدامة الزخم، ولتحويل الفقر إلى ماضٍ، على حد تعبير الأمين العام يوم أمس. وقد اعتبرت بلغاريا دائما التنمية الاقتصادية والاجتماعية جهدا تدرجيا ومتصافرا لجميع الأطراف المشاركة في العملية، بدلا من تطبيق بعض الحلول القصيرة الأمد الإعجازية. ونؤمن بأن الاستراتيجيات الكفوءة للتنمية الوطنية تعتمد بصورة كبيرة على خليط معقد من العوامل، بما في ذلك تملك البلد لمستقبله، والتعبئة التامة للموارد المحلية المستخدمة أحيانا بطريقة غير وافية، والدعم المناسب من مجتمع المانحين الدوليين.

وبالإضافة إلى المستويات المتزايدة للمساعدة الإنمائية الرسمية، يدرس المجتمع الدولي الآن بنشاط مصادر مبتكرة للتمويل، مثل المرفق المالي الدولي المقترح وغيره. ونخطط علما مع الاستحسان بكل المبادرات ذات الصلة في ذلك الصدد. وإن الفوائد المتوقعة من تلك المقترحات ينبغي موازنتها بتأن مقابل الصعوبات والعقبات المحتملة في طريق تنفيذها.

حاسما في حل مشكلة الدين الخارجي لهذه البلدان بالتعاون مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

والشراكة التي ندعو لها هي من النوع الذي يعطي أولوية للحوار الصادق القائم على الاحترام فيما بين البلدان لإيجاد أفضل النهج لاستئصال الفقر والذي يصحبه، علاوة على الزيادة الضرورية في الموارد، التزام أقوى من جانب البلدان المانحة نحو تنمية أكثر إنصافا وتوازنا وشمولا.

وفي جميع تلك التحديات والمسؤوليات يجب أن لا يقتصر دور المجتمع المدني على كونه شريكا عسير الإرضاء كثير الانتقاد، بل يجب أن يكون أيضا شريكا يتقاسم الأهداف التي نحاول تحقيقها. ومنذ بضعة أيام في مدريد، خرجت مظاهرة للترويج للأهداف الإنمائية للألفية، مطالبة بأن تفي الحكومات بالتزاماتها. وهذا مثال جيد على إذكاء الوعي داخل المجتمع صعب الإرضاء الذي نعتمد عليه في إحراز تقدم كبير.

وسوف يعزز بلدي التزامه بتوثيق التنسيق مع المنظمات المتعددة الأطراف والجهات المانحة الشريكة من أجل مكافحة الفقر وتعزيز التنمية البشرية المستدامة.

وسنواصل زيادة جهودنا المبذولة لتعزيز التنمية في أقل البلدان نموا، ولكننا سنظل أيضا نشير إلى أننا لا نملك أن ننسى البلدان المتوسطة الدخل، ولاسيما البلدان ذات الدخل المتوسط إلى المنخفض، التي تواجه أيضا مشاكل إنمائية خطيرة وفي كثير من الحالات خطر النكوص السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وندرك ضرورة إعادة توجيه عملنا وأولوياتنا في تلك البلدان وأهمية تعزيز قضايا مثل الإدارة وسلامة أداء المؤسسات لوظيفتها وضرورة الإصلاح المالي وإعادة توزيع الثروة.

ومكافحة الفقر هي في نهاية المطاف التزام أدبي على الحكومات والتزام أخلاقي من جانب المواطنين. ولا نملك أن

والاقتصادي، فضلا عن محاربة الفساد والجريمة المنظمة بفعالية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ثمة صلة مباشرة بين الأمن والتنمية ومنع الصراعات. فالبيئة المستقرة التي يمكن التنبؤ بها والخالية من الصراعات تجتذب كالمغناطيس الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي عام ٢٠٠٤ بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب شرقي أوروبا مستوى ٥ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان الإقليم.

وعلى الرغم من تلك الأرقام المشجعة، من الواضح أن الحاجة تقوم إلى بذل مزيد من الجهود. وينبغي أن نبقى في البال دائما أن الاستثمار في البنية التحتية الحديثة أقل كلفة بكثير من ضخ الأموال على عمليات إنفاذ السلام وبناء السلام. وإن التعاون الإقليمي والثنائي العابر للحدود، المستند إلى وسائل النقل العصرية والاتصالات السلوكية واللاسلكية والبنية التحتية للطاقة، يوفر ضمانات ومحفزات إضافية للتنمية والازدهار.

في الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن أملنا أن يتمكن مؤتمر القمة القادم للأمم المتحدة من تحويل الزخم المحرز حتى الآن بشأن جدول أعمال التنمية العالمي إلى قرارات حازمة وخالقة تقر بنا من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية النبيلة التي تعهدنا بها جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد موريسيو غوميس لكايو، نائب الوزير وأمين العلاقات الاقتصادية والتعاون بوزارة خارجية نيكاراغوا.

السيد غوميس لكايو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): لقد أصغينا بانتباه شديد إلى البيانات المختلفة التي أدلى بها هنا في ما يتعلق بالآفاق المستقبلية للتعاون الدولي وصلتها بالأهداف الإنمائية للألفية. وسمعنا أيضا عن آليات التمويل الدولية التي يجب بلوغ الكمال في إتقانها لتحسين

ومهما قلنا لن نغالي في التشديد على أن الجانب الكمي للتمويل من أجل التنمية يسير جنبا إلى جنب مع نوعية وفعالية المساعدة الإنمائية، بما في ذلك قدرة الاستيعاب والاستدامة الاقتصادية المعول عليهما لكل بلد على حدة. وكما أظهرت تجربتنا الخاصة فإن الالتزام بإصلاحات السوق الجذرية والديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد يتسم بأهمية حاسمة.

إننا ننظر إلى مهمتنا اليوم من باب المساعدة في التعرف على الممارسات الناجحة والفعالة في مجالات التنمية في ما يتجاوز المبادئ المتفق عليها عموما. لذا اسمحوا لي أن أشاطركم شتى الأمثلة على أفضل الممارسات والدروس المستفادة، المستخلصة من تجربة بلغاريا ومنطقة جنوب شرقي أوروبا خلال الـ ١٥ سنة الماضية.

السياسات العامة في مجالي التمويل والاقتصاد الكلي - التي تحققت، في حالة بلغاريا، عن طريق الاتفاقات الإطارية مع صندوق النقد الدولي وتمويل من البنك الدولي وترتيبات مجلس إدارة العملة - أثبتت أنها أداة فعالة لتحقيق استقرار مالي طويل الأمد ولفتح السبيل أمام النمو الاقتصادي المستدام. وقد تمتع الاقتصاد البلغاري بنمو اقتصادي ثابت بنسبة ٤ إلى ٥ في المائة سنويا في السنوات السبع المنصرمة.

والعمليات الناجحة التي نفذتها حكومتنا في مجال إدارة ديونها الخارجية أفضت إلى إعادة هيكلتها وتخفيضها الفعال في السنوات الـ ١٠ الماضية. وقد تمكنت بلغاريا من تخفيض ديونها الخارجية من أكثر من ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٣٨ في المائة في شهر آذار/مارس هذا العام.

وأظهرت تجربتنا بوضوح أهمية الحكم الشفاف والفعال، وإرساء سيادة القانون في القطاعين القضائي

لكن ماذا كانت النتائج؟ وحتى نفهم أسباب هذا الإخفاق الكبير، علينا أن ننظر في ظروف البلدان المتلقية، وفي المنهجية والفلسفة وراء التعاون الذي يقدمه مجتمع المانحين، ونشاطات جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز التنمية. ففي ميدان التنمية، أعتقد أننا جميعاً سلكنا طريقاً خاطئاً.

لقد أمسكت نيكاراغوا وبلدان أخرى بزمام أمرها وتولت الريادة في إنشاء استراتيجيات إنمائية وطنية وهيئة العدد والأدوات لكفالة الفعالية والكفاءة والشفافية. وعلى المجتمع الدولي أن يفعل نفس الشيء إذا ما أردنا أن نتولى مسؤولية مشتركة، وهذا هو أحد أهم الأهداف في العملية.

وعلى أساس كل ذلك، شاركنا بنشاط في متابعة مونتييري وفي المنتديين الرفيعي المستوى في روما وباريس وفي العمل الذي اضطلعت به باقتدار لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وقد كرسنا قدراً كبيراً من الاهتمام لبيانات حسن النية التي أدلى بها. وأضيفت إليها الآن قيمة من خلال مصفوفة الأهداف والمؤشرات التي نص عليها القرار المعتمد في المنتدى الرفيع المستوى الثاني المعني بالتقدم المشترك نحو تعزيز فعالية المعونة. لكن نيكاراغوا تؤمن بأن بلداننا هي التي يجب عليها، بالتعاون مع مجتمع التعاون والمجتمع المدني والقطاع الخاص، أن تنشئ آليات للعمل السريع من أجل التنمية على أساس اتفاقات محددة للمضي قدماً بتوزيع التخصيصات بطريقة أفضل والتوافق وتنسيق التعاون، بما يتمشى مع أولويات البلدان المتلقية.

وقد طرحت نيكاراغوا خطة وطنية للتنمية تركز على التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في قطاع الإنتاج وفي البنية التحتية الاقتصادية. وبذلك الأسلوب، يمكننا أن نجعل الاستثمارات والنفقات الاجتماعية مستدامة على

مستويات المعيشة، المؤشر الأساسي للتنمية الذي ينبغي أن يوجه عملنا.

لقد خصصنا الكثير من الاهتمام لهذا الموضوع في شتى الاجتماعات التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمتابعة أعمال مؤتمر مونتييري وفي المنتديين الرفيعي المستوى المعنيين بالتقدم المشترك نحو تعزيز فعالية المعونة في روما وباريس. وقد أصبح من الواضح في تلك الاجتماعات أن المانحين والبلدان يسلمون بنقص الفعالية والتأثير اللذين اتسم بهما التعاون في الماضي، وأنا مستعدون لتغيير طرائق عملنا وللتصرف بما يعود بالفائدة على الذين هم في أمس الحاجة، وبذلك نحدد ونصمم وننفذ في النهاية برامج ومشاريع التعاون.

أود أن أركز على مسألة نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية بصفتها السبيل الذي تُبلى فيه إلى أبعد حد احتياجات نيكاراغوا، بصفتها بلداً متلقياً للتعاون، والذي يعد مفتاح النجاح لشتى النقاط في توافق آراء مونتييري. إن العديد من البلدان الممثلة هنا كررت وأكدت من جديد التزامها بزيادة تعاونها إلى ٧,٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي. إلا أننا مهتمون أكثر بنوعية التعاون وتوجيه الموارد. وإننا بحاجة إلى أن تستعمل الموارد بكفاءة وفعالية أكبر وأن يكون لها تأثير أكبر. ويجب أن يكون لها أثر مباشر أكبر على التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان.

لقد شاركت بلداننا مع صندوق النقد الدولي في برامج لتيسير النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وتلك البرامج البرامج تضع حدوداً علياً للاستثمار العام والنفقات المشتركة، فتجعل أحياناً مبدأً إضافية لا أهمية له لنا إلى حد ما. وقد أثارت نيكاراغوا هذه المسألة في عدد من المنتديات. وخلال الـ ٢٥ سنة الماضية تلقينا أكثر من ٢٠ بليون دولار - أكثر مما حصلت عليه أوروبا بموجب خطة مارشال، بالأرقام، بعد الحرب العالمية الثانية.

التعاون الإضافية. وأكرر: نحن لا نطلب موارد إضافية، بل نطلب تعاوناً أعلى جودة بمبالغ مستقرة ويمكن التنبؤ بها.

أنتقل الآن إلى موضوع الاستثمار الخاص والتجارة. ففي عالم معولم نروج فيه لسياسات التجارة المفتوحة، من الأساسي أن نحسن الاستثمار العام، وكجزء من ذلك، المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان التي لا تتلقى إلا تعاوناً خارجياً. نحن بحاجة إلى توفير استثمار عام مركز بقدر أفضل وتحسين جودة الموارد الخارجية إذا أردنا أن نعزز التجارة والاستثمار بشروط أكثر إنصافاً.

وتوفر معاهدات التجارة الحرة فرصاً هائلة يجب الاستفادة منها إلى الحد الأقصى، ولكنها تفرض أيضاً تحديات يجب التغلب عليها. ولن يتحقق ذلك إلا إذا وجهنا مواردنا على نحو ملائم صوب زيادة القدرة التنافسية في البلدان فنخلق بيئة مواتية للتنمية الذاتية فتقضي بذلك على أوجه اللامساواة التباينات الداخلية، التي تظل موجودة في جميع البلدان.

وحيث أنه جرت معالجة الهيكل الداخلي في توافق آراء مونتييري، أود الآن أن أتطرق إلى موضوع الحكم السديد.

لكي نتمكن من الحكم، يجب أن نتمكن من السيطرة على مواردنا وموارد التعاون الخارجي. وإذا كنا نفتقر إلى السيطرة على مشاريع التعاون ووسائل تنفيذها، فلن نتمكن من إدارة دفة كل القطاعات الداخلية. ولن تتمكن مؤسساتنا القانونية من أداء عملها إذا كانت هناك هياكل موازية تشوه القدرات الوطنية بدلا من أن تعززها. فبناء القدرات أساسي إذا أردنا أن نقوي الحكم السديد والهياكل الوطنية. ويجب أيضاً أن نستثمر في قطاع الحكم، وخاصة في سيادة القانون واحترام الحقوق والالتزامات التعاقدية. لا بد لنا من أن نستثمر في المؤسسات الوطنية.

الأمدين المتوسط والطويل وبذلك نقلل من اعتمادنا على الموارد الخارجية. ويجب أن نحقق توازناً أفضل بين الاستثمار في القطاع الاجتماعي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والاستثمار في قطاع الإنتاج، الذي سيكفل أن نففي بالتزاماتنا من خلال توليد دخل إضافي من تدفقات الضرائب وإعادة التوزيع الأكثر إنصافاً لتلك الموارد.

ويمكننا أن ندلل على أن التعاون يمكن أن ينجح وأن يولد نمواً اقتصادياً، وبذلك يقضي على الفقر. ولكننا بحاجة إلى أن نلزم أنفسنا مرة أخرى بالالتزامات التي قطعنا في سياق الشراكة الحالية للتنمية. ويتطلب عالم اليوم قفزة نوعية إلى الأمام في الأسلوب الذي نخرط به في التعاون من أجل التنمية.

وفي مجال تخفيف الديون، أحرز تقدم كبير في إطار مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكن يظل هناك عمل أكثر من ذلك يجب إنجازه لبلوغ قدرة مستدامة على تحمل الديون، التي تساوي ١٥٠ في المائة من الصادرات.

ونرحب بإعلان البلدان الأعضاء في مجموعة الدول الثماني عن رغبتها المعلنة في إحراز تقدم صوب إلغاء ١٠٠ في المائة من الديون المتعددة الأطراف. وقد تمكنت نيكاراغوا من شطب ٧٢,٨ في المائة من ديونها بمرور الوقت. ونحن بحاجة إلى معايير أفضل من حيث التفاصيل والإجراءات لكي نحقق ذلك في وقت أقصر. وقد أصبنا ببعض الدهشة من كون بنك التنمية الأمريكي - أكبر مقرض لبلدان نصف الكرة الغربي - غير مدرج بالنسبة إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

ثمة موضوع آخر نود أن نبرزه فيما يتعلق بتخفيف الديون هو أنه بمجرد إصدار الإعلانات المتعلقة بالتخفيضات الإضافية، تنتشر الشائعات بحدوث تخفيضات في موارد

للحياة في البلدان النامية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ونناشد جميع الدول إظهار الإرادة السياسية لتنفيذ جدول أعمال الدوحة للتنمية وتنفيذه الكامل في موعد أقصاه عام ٢٠٠٦. ونعلن مساندتنا للالتزام بجعل الصندوق العالمي للتضامن، الذي أنشأه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، أكثر كفاءة.

وتؤيد صربيا والجبل الأسود تمام التأييد تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية، بهدف تحسين مستويات معيشة السكان وتسريع التنمية، وتستثمر جهودا في ذلك. ومن العوامل الرئيسية في ذلك الصدد المشاركة الفعالة في التجارة الدولية وتدفق كبير للاستثمار الأجنبي. ومن ضمن الشروط المسبقة لتحقيق الأهداف المحددة تطوير البنية التحتية، بما في ذلك، الطرق وأرصفتها الموانئ، ونظم المد بالمياه والطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمدارس والمستشفيات؛ وتطبيق تقنيات جديدة وإدارة البيئة؛ وما إلى ذلك.

وتؤيد المبادرة المحددة في تقرير ساكس لتحسين نوعية المعونة وزيادة تأثيرها. وقد أظهرت التجربة أن المعونة تكون على أكبر قدر من الفعالية إذا قدمت بكميات كافية وإذا وزعت على نحو ملائم. ويجب أن توفر البلدان المتقدمة النمو المساعدة بالدرجة الأولى للبلدان التي أظهرت الحزم في تنفيذ إصلاحات نظمها الاقتصادية والسياسية، وفتح اقتصاداتها ومكافحة الفساد.

وتؤيد أيضا التوصيات المتعلقة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان الصناعية بنسبة واحد من عشرة من واحد في المائة من ٠,٤٤ إلى ٠,٥٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥. وينبغي للبلدان المانحة أن تسرع في تحقيق أهدافها الطويلة الأمد ببلوغ نسبة ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

وعلى نفس المنوال، يجب أن ننظر إلى القدرة على الحصول على الخدمات العامة على أنها قضية من قضايا حقوق الإنسان. وما لم يتم توجيه تلك الموارد الوجهة الملائمة فإننا لن نحقق أهدافنا، وإذا لم نحصل على تلك الفوائد، فسنخلق حالة من العجز عن الحكم.

بعد ثلاث سنوات من توقيع توافق آراء مونتريري، يمكن لنيكاراغوا أن تؤكد أنها بذلت قصارى جهدها للوفاء بالتزاماتها المتفق عليها. ونود أن نتعاون معا في شراكة جديدة من أجل التنمية بالتزامات واضحة ومحددة وضبط لتنسيق المواد الخارجية وضبط توجيهها من أجل تنسيق وتنظيم الموارد الخارجية - شراكة مع جميع الأطراف الفاعلة في التنمية، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. ونحن بحاجة إلى دعم مكثف ومشاركة من الجميع لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بداراغ بسكوفيتش، نائب وزير الخارجية في صربيا والجبل الأسود.

السيد بسكوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخطب في هذا الاجتماع المهم بالنيابة عن صربيا والجبل الأسود وأن أعرب عن عظيم اهتمامها بعملية الإصلاح الجارية.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى عن تقديري للتقرير النهائي لمشروع الأمم المتحدة للألفية، "الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" (A/59/727) - ما يسمى بتقرير ساكس - وتقرير الأمين العام "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005) وفي ضوء التوصيات الأخيرة للأمين العام، نتوقع أن يكون عام ٢٠٠٥ عاما حيويا لتعبئة المجتمع الدولي صوب التحسين الجذري

وأغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن صربيا والجبل الأسود تدعم تماما العمليات التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الستين، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر. وهي إذ ترجو له كل نجاح، ستواصل استثمار أفضل جهودها في جعل التعاون الدولي من أجل التنمية أحد المواضيع الرئيسية للأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لصاحبة السعادة السيدة أنا هراستوفيتش، نائبة وزير المالية في كرواتيا.

السيدة هراستوفيتش (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري الشديد وشرف لي أن أحاطب هذا الحوار الرفيع المستوى الجيد التوقيت بشأن تمويل التنمية هنا في نيويورك، المكان الذي سيلتقي فيه رؤساء دولنا وحكوماتنا في أيلول/سبتمبر لكي يستعرضوا إعلان الألفية. وتعرب كرواتيا عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به أمس ممثل لكسمبرغ باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي، ومن ثم فلن أعيد النقاط الواردة فيه. وسأكتفي بإجمال بضعة مسائل إضافية تستحق، في رأي كرواتيا، بعض الاهتمام، وذلك باعتبارها بصفة رئيسية دروسا مستفادة نود في هذه المرحلة أن نطرحها على الآخرين.

وكرواتيا من البلدان المصنفة بوصفها من المحتمل كثيرا أن تحقق جميع الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها. ومن المهم أن نشير إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية مماثلة جدا للأهداف التي نحاول نحن أنفسنا تحقيقها في إطار استراتيجيتنا الاقتصادية. وتمشى تلك الاستراتيجية مع الخطوات التي يلزمنا اتخاذها على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتدعها كذلك البرامج التي وضعنا تصميمها بالاشتراك مع مؤسسات بريتون وودز. وأول الدروس

ونعتبر توصيات تقرير ساكس بشأن زيادة المساعدة إلى البلدان التي تحرز تقدما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٥ مهمة جدا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تضع حدودا زمنية لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وينبغي أن تحقق هدف تخصيص ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا. وتؤيد صربيا والجبل الأسود مواقف الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بإيجاد مصادر جديدة للتنمية، وإدراج آليات جديدة لتمويل التنمية، وتحديد أهداف ملائمة للمساعدة الإنمائية الرسمية للفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٠.

ومن أجل رصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، أنشأت حكومة جمهورية صربيا والجبل الأسود فريق عمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ لرصد إنجاز أهداف إعلان الألفية وبلوغ المستويات المستهدفة. وقد أعدت مجموعة من الخبراء الوطنيين في مجالات الصحة والتعليم والسياسة الاجتماعية وحماية البيئة وتطوير علاقات للشراكة العالمية، بمساعدة كبيرة من الأمم المتحدة، استعراضا لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في صربيا.

وتستند جمهورية الجبل الأسود في تحقيقها الأهداف الإنمائية للألفية إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي، والمواءمة بين قوانينها وبين قوانين الدول الحديثة، والحد من الفقر، وتعزيز العمليات الديمقراطية، وإدماج اللاجئين أو إعادتهم، والتعاون الإقليمي. وقد حددت حكومة الجبل الأسود أهداف تنميتها الاستراتيجية ووضعت برنامجا للإصلاحات الاقتصادية في خطة الإصلاحات الاقتصادية للجبل الأسود، تمشيا مع استراتيجية خفض مستوى الفقر، ولكن التقرير بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في الجبل الأسود لا يزال قيد الإعداد.

أما الدرس المستفاد الثالث فهو ضرورة تنسيق السياسات داخليا. ففي كرواتيا، أسند إلى وزارة الخارجية والاندماج الأوروبي مهمة رصد عملية الأهداف الإنمائية للألفية والعمل بمثابة الشريك الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. ويدل حضورني هنا ممثلة لوزارة المالية بوضوح على التعاون الطيب القائم فيما بين الوزارات والأهمية التي يعلقها بلدنا على فعالية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعد الاستراتيجية الاقتصادية للحكومة بصفة رئيسية في تعاون كامل مشترك بين الوكالات التابعة لجميع الجهات الفاعلة.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، لعلي أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تأييدي لتحسين العمليات والقدرات على الصعيد القطري من أجل تعزيز مشاركة البلدان النامية، مع عدم نسيان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بالنظر إلى أنها كثيرا ما جرى إغفالها في المناقشات الأخيرة بل وحتى في الخطاب التي ألقيت على مدى اليومين الماضيين. ومن المهم زيادة بناء القدرات في الاقتصادات والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مثل كرواتيا ذاتها، لدعم اشتراكنا الفعال في ساحة التنمية الدولية ومشاركتنا الفعلية بوصفنا من المساهمين في مؤسسات بريتون وودز، وليس فقط بوصفنا مقترضين منها.

واسمحوا لي بأن أرحو لجميع الحاضرين اليوم والأمس التوفيق في أعمالنا المقبلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والإعداد لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. وأرجو أن تتجلى تجربتنا المشتركة والاستنتاجات التي نخرج بها أيضا في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة لصاحب السعادة الأونرابل جورج غيان بافور، عضو البرلمان ونائب وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في غانا.

المستفادة في إحراز التقدم صوب الأهداف الإنمائية للألفية هو الحاجة إلى وضوح امتلاك البلدان لناصرتها.

ثانيا، الملكية القطرية، تعززها تعبئة جميع الموارد المحلية والتعاون الوثيق واتساق السياسات فيما بين الشركاء في التنمية، أمر بالغ الأهمية. واستراتيجيتنا الاقتصادية، الممولة في برنامج كرواتيا الاقتصادي الأول السابق على الانضمام، الذي قدمناه إلى المفوضية الأوروبية في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، يتمشى مع برنامج السياسات العامة الذي يدعمه الترتيب الاحتياطي مع صندوق النقد الدولي، كما سيدعم سياسة الاقتصاد الكلي العامة عدد من التدابير الهيكلية التي سوف يعززها كذلك البنك الدولي. والدعم الرئيسية لبرنامجنا هي التكيف المالي اللازم للحد من التعرض للمخاطر الخارجية ومن الزيادة في نسبة ديون كرواتيا الخارجية مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي. وفي الوقت ذاته، يرمي برنامجنا إلى تعزيز الشفافية والإدارة المالية في الحكومة والقطاع العام الأوسع نطاقا والتعجيل بالإصلاحات الهيكلية الرئيسية، بما فيها الإصلاحات القضائية والصحية وفي مجال الإدارة العامة. ومن شأن ذلك البرنامج أن يكون له تأثير إيجابي على بيئة الأعمال، وأن يعين ليس فقط على اجتذاب مشاريع الخصخصة وإنما أيضا مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبطة بالخصخصة، وعلى تيسير نشاط القطاع الخاص في الأجل المتوسط. وتلك الإصلاحات في نهاية المطاف، مضافا إليها السياسات الاقتصادية السالفة الذكر، كفيلة بتمهيد الطريق إلى تعزيز إمكانيات النمو في كرواتيا، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن تقريبا من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولختام الدرس المستفاد الثاني، لدينا اقتناع بأن أفضل طريقة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هي إدماج الأهداف الإنمائية للألفية التي تختص ببلدان محددة في الاستراتيجيات الاقتصادية المحلية ودعمها كذلك ببرامج الشركاء في التنمية.

٢٠٠٣. وتدل الشواهد من مناطق البلد الأكثر حرمانا على أن معدل قيد البنات يتزايد بمعدل أسرع من معدل قيد الأولاد، مما يشير إلى أن شيئا من التقدم يجري إحرازه صوب تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم.

كذلك تم إحراز مكاسب متواضعة في مجال توفير مياه الشرب النقية للسكان، ويشهد بذلك أن نسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى مياه الشرب زادت من ٣٧ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤ في المائة عام ٢٠٠٢.

أما فيما يتعلق بالصحة، فالمكاسب أقل تشجيعا. فمعدلات الوفيات بين صفوف الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة ووفيات النفاس كلها تسوء.

ولست أذكر هذه الإحصاءات لكي أرسم صورة قائمة وسلبية لجهودنا في مجال التنمية، بل لأبرز أن استمرار دعم البلدان المتقدمة النمو المستمر للبلدان النامية، بل وزيادته، أمر ضروري في هذا العالم المتسم بالعمولة إذا أردنا حقا إحراز بعض التقدم.

وحكومة غانا تؤكد، في سعيها إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل الفقر المستمرين، على الديمقراطية والحكم الصالح والشفافية ومقاومة الفساد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان بوصفها العناصر الجوهرية الأساسية للتنمية المستمرة. والانتخابات الحرة والمنصفة التي وسمت السنوات الـ ١٢ المنصرمة من الحكم الديمقراطي تشهد على الطريق الديمقراطي الجديد الذي نقوم، نحن بوصفنا بلدا، بشقه.

وفي ميدان الحكم الصالح قدمنا أنفسنا إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ونتوقع أن نتلقى تقديرا إيجابيا. وعلى الجبهة التشريعية سنت مؤخرا قوانين أساسية لكفالة وجود بيئة ممكنة لكل من القطاع الخاص والمستثمرين الخارجيين. ومن هذه القوانين البارزة قانون الشراء العام وقانون الإدارة المالية وقانون وكالة التدقيق الداخلي. وتشمل

السيد غيان بافور (غانا) (تكلم بالانكليزية): يوفر المفهوم الجديد للتنمية الوارد في توافق آراء موننتيري إطارا إيجابيا كما يوفر الحافز المناسب للبلدان النامية لكي تكمل تلك الجهود بالدعم والإسهام الأدبي والمالي في خطط الحد من الفقر في البلدان النامية. ولا يملك الطرفان اليوم في عالمنا الذي يتسم بالعمولة إلا أن يعملوا معا إن أردنا أن نحقق النتائج المتوخاة في خطة التنمية الدولية.

ولم يكن من الممكن أن يأتي مؤتمر قمة الألفية في وقت أكثر ملاءمة لحكومة جمهورية غانا. فالغايات والأهداف المتفق عليها في ذلك المنتدى تساند المبادرات الإنمائية التي نأخذ بها منذ أواخر الثمانينات، بدعم من شركائنا في التنمية، وتبرهن على صحتها. ذلك أن الأهداف الإنمائية للألفية، إضافة إلى توصيات توافق آراء موننتيري، تضم وتلم بجوهر الاستراتيجيات والسياسات الواردة في إطار التنمية لدينا ذاتها، ألا وهو استراتيجية غانا للحد من الفقر.

واسمحوا لي بأن أستطرد قليلا بشأن المبادرات الإنمائية الوطنية التي تتخذها حكومة غانا استجابة لخطة التنمية العالمية على مر السنين، وبسأن النتائج المتواضعة ولو أنها إيجابية التي تحقق حتى الآن.

لقد أحرزت غانا تقدما كبيرا على جبهة الحد من الفقر، بخفضها النسبة المرتفعة من الغانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٥٢ في المائة عام ١٩٩٢ إلى ٤٢ في المائة في ١٩٩٧، مع حدوث انخفاض إضافي إلى ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٣. وشهدت إمكانيات الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية أيضا بعض التحسن. فالآن يدخل المدارس عدد أكبر من الأطفال الذين في سن المدرسة، كما يظهر من الزيادة المتواضعة في معدل القيد الإجمالي بالمدارس الابتدائية، الذي ارتفع من ٧٥,٧ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٧٩,٥ في المائة في عام ٢٠٠٢ و ٨١,١ في المائة في عام

خارج سيطرتها. ومن جانبنا اعتمدت غانا إستراتيجيات إئتمائية واتبعت النصيحة التي أسدتها لها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وجهات شريكة أخرى في التنمية لتحرير اقتصادها وإعادة هيكلته. ولا تزال قيود قائمة على جهودنا للتنمية. والقيد الرئيسي لتحقيق الأهداف الإئتمائية للألفية هو الافتقار إلى نظام تجاري عالمي ملائم للمنتجات الزراعية التي هي من بين صادراتنا الرئيسية.

وما دامت البلدان المتقدمة النمو لا تحرر تحريرا تاما أسواقها عن طريق تخفيض التعريفات العالية وإزالة الحواجز غير التعريفية ستبقى البلدان النامية تواجه إمكانية أقل للوصول إلى الأسواق في البلدان الغنية. إن إزالة الإعانات الزراعية التي تدفع للزارعين في البلدان الغنية سيكون لها على نحو خاص أثر ضخم وإيجابي في التنمية في البلدان الفقيرة.

وختاما أعتقد اعتقادا قويا بأنه، إذا اتفقنا بعضنا مع بعض على إستراتيجيات لمراعاة التوصيات الواردة في كل من توافق آراء مونتيري وتقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، سيجري الدفع قدما بأجندة التنمية العالمية بسرعة أكبر كثيرا، بما يؤدي إلى فائدة إئتمائية كبيرة لجميعنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد روبين راميريز، نائب الوزير للشؤون الاقتصادية والتكامل في وزارة الشؤون الخارجية في باراغواي.

السيد راميريز (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): أود

في البداية أن أرحب بالجهود التي بذلت حتى الآن للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في توافق آراء مونتيري في آذار/مارس ٢٠٠٢. ونؤيد البيان الذي أدلى به وزير الدولة في وزارة الشؤون الخارجية في جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية لاو

مبادرات أخرى لحماية السكان وللنهوض بالشفافية إلغاء قانون الطعن الجنائي وإدخال تعديلات على المدونات القانونية الجنائية والعقابية.

هذا الموجز لبعض التحديات الإئتمائية التي تواجهها غانا والخطوات المتخذة للتصدي لها يدل دلالة واضحة على حاجتنا إلى التنفيذ التام لتوافق آراء مونتيري، مع التأكيد على نحو خاص على تدابير لتمويل جدول أعمالنا الإئتمائي. وفي هذا الصدد نرحب بالخطوات التي اتخذتها مؤخرا بعض البلدان المتقدمة النمو لزيادة مساعدتها الإئتمائية، ونحن نقدر على نحو خاص البلدان المجتمعة حاليا، التي تجاوزت أو التزمت بأن تتجاوز هدف الـ ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

ونحن ممتنون أيضا للجهات الشريكة لنا في التنمية على شطب الديون البالغ مائة بالمائة المستحقة للمؤسسات متعددة الأطراف الرئيسية لصالح بلدان مختارة، بما في ذلك غانا، وهو الشطب الذي أعلنته مجموعة الثمانية في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ومما هو مأمول فيه أن يمد ذلك بالمثل إلى ما تبقى من البلدان الأفريقية. إن توافق آراء مونتيري، إذ يراعى بالتبادل مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يؤكد بجلاء حقا على حقيقة أنه لا يوجد سبب لاستمرار تخلف التنمية. ما يلزم هو العمل المشترك والتكميلي من جانب البلدان المتقدمة النمو والنامية صوب تنفيذ مجموعتي التوصيات. ومن الحاسم في هذه الشراكة تقديم المجتمع الدولي للدعم السياسي والمالي القوي لمنظمات عموم أفريقيا والمنظمات الإقليمية، وخصوصا الإتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وأيضا لمبادرات من قبيل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

وبالنسبة إلى بلدان نامية كثيرة، مثل غانا، فإن التحدي الرئيسي المائل أمام بناء شراكة عالمية للتنمية يقع

نعرف أن الجهود الوطنية يجب عليها أن تؤدي دورا أكثر حسما بوصف ذلك مكملا للمساعدة الإنمائية الرسمية. وتشجعنا الجهود المبذولة لتحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. لقد حقق هذا الهدف فعلا عدد من البلدان المتقدمة النمو، ونحن موقنون من أن البلدان التي لم تفعل ذلك بعد سيكون في وسعها أن تعلن عن مواعيد لتحقيقه.

نعي أنه، ابتغاء كفالة أن تكون تنمية الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، من قبيل أقل البلدان تنمية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، مستدامة حقاً، ينبغي اتخاذ مختلف الإجراءات لتغيير المسار باتجاه التغلب على القيود البنوية. وتتضمن هذه وصول تلك الاقتصادات الكامل غير المقيد إلى الأسواق الدولية. ومن شأن ذلك أن يجعل من الممكن توفير مصدر مستدام لتمويلنا وأن يساعد في إيجاد السيناريو الصحيح بقصد زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحسين الإنتاجية.

وقال توافق آراء مونتيري إن التجارة أهم مصدر للتمويل الإنمائي. بيد أن مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية واستفادتها منها حتى الآن ليستا كبيرتين، بسبب العقبات والتشوهات في التجارة، من قبيل الإعانات المالية والمساعدة الداخلية التي تعترض طريق تنمية بلداننا. والوضع خطير على نحو خاص في حالة مشاركة البلدان النامية غير الساحلية بسبب الكلفات المرتفعة التي يتعين على البلدان غير الساحلية أن تتحملها في شحن المنتجات إلى الأسواق الدولية الرئيسية.

ووفقا لولاية مجموعة البلدان النامية غير الساحلية ستكون باراغواي مكان الاجتماع الأول لوزراء تجارة المجموعة الذي سيعقد في ٩ و ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وسينظر في المشاركة النشطة من جانب المجموعة في المؤتمر

الديمقراطية الشعبية بالنيابة عن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

وتدرك باراغواي أن البلدان النامية تتحمل، وفقا لتوافق آراء مونتيري، المسؤولية الرئيسية عن حشد الموارد الداخلية لتمويل التنمية. ولذلك نقوم بتنفيذ برنامج لتعزيز الحكم ومكافحة الفساد وإعادة توجيه الدخل الحكومي. بيد أننا نحتاج في نفس الوقت إلى المساعدة الإنمائية الحسنة التوقيت بطريقة مؤاتية ودون شروط بقصد تعزيز جهود التعبئة الداخلية وتحقيق الاستثمارات الضرورية للتنمية.

وعندما اجتمعنا في مونتيري في آذار/مارس ٢٠٠٢ واعتمدنا توافق آراء مونتيري كانت جميع البلدان النامية على اقتناع بأن ذلك الصك هو الوسيلة المثلى، الوسيلة الضرورية، الوسيلة الوحيدة لمكافحة الفقر ولتمكين بلداننا من التمتع على نحو شرعي بمعايير معيشية أعلى تتمشى مع الكرامة الإنسانية. وفي ذلك الوقت قلنا إن نتيجة المؤتمر ليست سوى البداية لطريق طويل يجب على البلدان النامية والمتقدمة النمو أن تقطعه معا. ولكننا ما نزال بعيدين عن تحقيق الهدف. ولا حاجة بالمرء إلا أن يلقي نظرة على التقرير الذي صدر مؤخرا عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والذي عنوانه "الأهداف الإنمائية للألفية: منظور لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". يقول التقرير في قسمه المتعلق بالاستنتاجات والمبادئ العامة وتحديات السياسة إن الفقر في منطقتنا لا تزال نسبته عالية: "من الناس الفقراء البالغ عددهم ٢٢٢ مليونا في المنطقة (42.9 في المائة من مجموع السكان) يعيش ٩٦ مليونا في فقر مدقع (18.6 في المائة من السكان)". يبين ذلك بوضوح أن الفجوة بين المجموعتين من البلدان لا تزال في اتساع، وأن الحل لا يلوح في الأفق بعد للمشاكل الرئيسية، مما يجعل من الصعب التغلب على الفقر في كثير من البلدان النامية.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أستهل بشكركم على إتاحة هذه الفرصة لتشاطر آراءنا بشأن مسألة تمويل التنمية ونحن نقرب من الجلسة العامة الرفيعة المستوى، التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ونعتقد أنها ستقدم مساهمة هامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الواردة في إعلان الألفية.

ونشكر الأمين العام على تقاريره التحليلية الشاملة، التي تبرز التقدم الذي أحرز خلال السنتين الماضيتين والمهام المنتظرة في متابعة توافق آراء مونتيري.

ونحن نؤيد البيان الذي أدلت به جامايكا، بصفتها رئيساً لمجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي قدم تقييماً مفصلاً لتنفيذ توافق آراء مونتيري ومقترحات لإحراز المزيد من التقدم في العملية.

إن تمويل التنمية لا يزال عاملاً لا غنى عنه للنمو الاجتماعي - الاقتصادي المستدام للبلدان النامية. وتلك هي الحالة على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. وفي حين أن تعبئة الموارد الداخلية قد تحسنت في العديد من البلدان النامية، فإن الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية لا تزال بعيدة عما يكفي، رغم السياسات الوطنية الجيدة القائمة. وذلك يعود في المقام الأول إلى الافتقار إلى النمو الاقتصادي الهام وإلى زيادة التدي في الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبالتالي لكي تتغلب البلدان غير الساحلية على قيود الموارد المالية والبشرية وتتقدم إلى الأمام سعياً لتحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن يُقدم إليها الدعم الفعال والكافي من المجتمع الدولي، بدون فرض أي شروط أو إجراءات معقدة.

الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر. وسينصب التركيز على تيسير التجارة لتوضيح وتوسيع الجوانب ذات الصلة من المواد الخامسة والثامنة والعاشر من اتفاق عام ١٩٩٤ بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. ونأمل أن تدعم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية هذه التدابير، التي ترمي إلى إزالة الحواجز من أمام التنمية.

ونود أيضاً أن نشدد على أنه، خلال اجتماع القمة الأخير للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، المعقود في أسنسيون في ٢٠ حزيران/يونيه، أعرب رؤساء الدول عن ارتياحهم العميق للقرار الذي اتخذ فيما يتعلق بإدماج وتشغيل صندوق السوق للتقارب الهيكلي. وذلك الصندوق من شأنه أن يسهم في تقليل جوانب عدم التماثل القائمة بين مختلف البلدان وتعزيز القدرة التنافسية والتلاحم الاجتماعي، وخاصة في أقل البلدان نمواً ومنطقة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. وأعرب زعمائنا أيضاً عن التزامهم بالمضي قدماً في تنفيذ برنامج عمل ألماتي للبلدان النامية غير الساحلية.

ونحن نشكر الأمين العام على تقريره المفصل والمركز جداً عن تنفيذ توافق آراء مونتيري من منظور إقليمي، ونوافق على ملاحظاته.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

أخيراً، نود أن نعرب عن أملنا في أن تساعد نتيجة هذه الجلسة العامة واجتماعات المائدة المستديرة على ضمان نجاح مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر وأن تسهم بفعالية في التغلب على المصاعب القائمة في مجالات التنمية والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة السيد ألونكيو كيتيخون، رئيس وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

الساحلية ومصالحها الخاصة، كما نص على ذلك برنامج عمل ألماني.

وندعو أيضا إلى التنفيذ الكامل والفعال لتوافق آراء ساو بولو الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) في دورة انعقاده الحادية عشرة في سنة ٢٠٠٤ وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، التي تقر، ضمن أمور أخرى، بأن البلدان النامية غير الساحلية تمثل اقتصادات صغيرة هشة وتركز على أن دراسة المسائل المتعلقة بتجارة الاقتصادات الصغيرة الهشة، ووضع أطر للاستجابات لتلك المسائل المتعلقة بالتجارة لتيسير اندماجها بشكل أكمل في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ينبغي أن تتابع بنشاط وفقا لبرنامج عمل الدوحة، مع الأخذ في الحسبان للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية داخل إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

وإضافة إلى ذلك، يسعدنا أن نلاحظ أن تيسير التجارة مدرج في جولة المفاوضات المقبلة. وذلك العنصر ذو أهمية خاصة، لأن البلدان النامية غير الساحلية تواجه عمليات إضافية لعبور الحدود، مما يزيد تكاليف العمليات المالية التي تتحملها البلدان النامية غير الساحلية بسبب عوائقها الجغرافية.

ومع أن البلدان النامية غير الساحلية سجلت بداية جيدة في جهود متابعة وتنفيذ برنامج عمل ألماني منذ اعتماده في مؤتمر ألماني الذي انعقد في عام ٢٠٠٣، فما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ونظرا للمصاعب والقيود التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية، فإن برنامج عمل ألماني لن يتم تحويله إلى واقع بدون أن يقدم المجتمع الدولي المستوى الكافي من الدعم المالي والتقني. وفي ذلك الصدد، فإننا نناشد جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما مجتمع المانحين، أن يحافظوا على

وفي ذلك السياق، نناشد المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان والوكالات المانحة، زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتيسير زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية، لتمكين من استيفاء احتياجاتنا الإنمائية الخاصة. وترحب مجموعتنا بتحريك الاتحاد الأوروبي نحو وضع أهداف للوفاء بالالتزام المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. ونأمل أن يجذو حذوه بقية أعضاء الجماعة المانحة في الوقت المناسب.

وكما تعلم الجمعية العامة، إن البلدان النامية غير الساحلية ظلت متخلفة عن الركب كثيرا ومهمشة في نظام التجارة العالمي بسبب تكاليف ترحيلها العالية، الناتجة عن عدم الوصول البري إلى البحر، والبعد عن الأسواق العالمية، وضعف الهياكل الأساسية للنقل، وأعباء عبور الحدود. وفي الوقت الحالي تبلغ نفقات البلدان النامية غير الساحلية على النقل وخدمات التأمين كجزء من إجمالي عائدات التصدير، في المتوسط، ضعف نفقات البلدان النامية بأكملها، وثلاثة أضعاف نفقات البلدان المتقدمة النمو. وذلك يمنع البلدان النامية غير الساحلية من حني منافع النظام التجاري الدولي وإدماج أنفسها في الاقتصاد الإقليمي والعالمي الرئيسي.

ولذلك نأمل أن نرى نظاما تجاريا عالميا متعدد الأطراف مفتوحا وقائما على القواعد وموجها إلى التنمية بشكل قوة محركة للتنمية الاقتصادية العالمية. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية اختتام جولة الدوحة المعنية بالتنمية بحلول عام ٢٠٠٦، كما دعا إلى ذلك زعماء الجنوب في إعلان وخطة عمل الدوحة. وعلى نفس النحو، نود أن نكرر دعوتنا للمفاوضات الحالية لمنظمة التجارة العالمية المتعلقة بإتاحة الوصول إلى الأسواق للسلع الزراعية وغير الزراعية إلى إيلاء اهتمام خاص لمنتجات البلدان النامية غير

ومكملة لها. ونعتقد أن ذلك الجهد الحقيقي والخلاق يتماشى مع العمل الجاري في منظومة الأمم المتحدة، وأنه تمخض عن بعض الصيغ والخيارات التي تلي الجوانب التقنية والاقتصادية لتلك الآليات المبتكرة. ومن الممكن الآن تنفيذ كل من هذه الآليات وفقا للحدود الزمنية المتفق عليها، وتمشيا مع المتطلبات التقنية والمؤسسية.

إن إعلان الألفية يحدد بوضوح الأهداف التي ينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. وقد شرع توافق آراء مونتيري وخطة تنفيذ جوهانسبرغ في عملية المتابعة وتحديد المسؤوليات التي يجب الاضطلاع بها لضمان اتخاذ إجراءات مركزة وشاملة ومتسقة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وقد ظهر جليا أن الموارد التقليدية التي تتخذ شكل المساعدة الإنمائية، بحيث يخصص العالم الصناعي نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج الوطني، لن تكون كافية - حتى إذا تم بلوغ ذلك الهدف - لتمويل الأعمال التي ينبغي الاضطلاع بها لضمان بلوغ الأهداف التي حددناها.

وقد حددت المجموعة التقنية، المنشأة عملا بإعلان العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر، مصادر جديدة لموارد التنمية، وهي لا تتخذ شكل المؤسسات الجديدة، بل تتمثل في تعزيز وتحسين العمل المشترك من خلال استخدام الأدوات القائمة في منظومة الأمم المتحدة.

وإلى جانب ذلك، فإن المجتمع الدولي في سياق هذه الجهود يجب أن يساهم في صياغة سياسات عامة تتسم بالتركيز، على أن تكون هذه السياسات متسقة وتملك مقومات البقاء من الناحية التقنية. إن الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، واحترام سيادة القانون، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، يجب أن تعتبر جميعها أصولا عامة ضرورية للنهوض بالرخاء الاقتصادي والاجتماعي.

الروح التي تجلت في ألماني، وأن يفوا بالالتزامات التي تعهدوا بها من أجل تنفيذ برنامج عمل ألماني.

ونود أيضا أن نؤكد من جديد على أهمية كفالة أن تكون جميع الالتزامات الأخرى المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الالتزامات المعلنة في سياق إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ، والتعاون بين الجنوب والجنوب وغيرها، مكملة لجهود البلدان النامية غير الساحلية من أجل تحويل برنامج عمل ألماني إلى واقع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة السيد هيكتور مونيوز، رئيس وفد شيلي.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): لقد دعا توافق آراء مونتيري المعني بتمويل التنمية إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة لمتابعة وتقييم الالتزامات التي تضمنتها تلك الوثيقة.

واليوم، أكثر من أي يوم مضى، هناك ضرورة لتعزيز تعددية الأطراف. ويجب علينا أن نتجاوز مرحلة التقييم والتشخيص إلى مرحلة تنفيذ الالتزامات التي أعلنت في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

ويجب علينا أن نتقدم نحو نظام دولي أكثر عدلا، ولا سيما في أمريكا اللاتينية، وهي المنطقة التي تعاني من أقصى درجات الظلم في توزيع الدخل، حيث يعاني ٤٤ في المائة من السكان من مختلف مستويات الفقر. ولذلك علينا أن نحول طموحات التنمية إلى واقع ملموس.

وفي هذا السياق، شاركت شيلي منذ تاريخ مبكر في المبادرات الرامية إلى التصدي للجوع والفقر، بالاشتراك مع الجزائر، والبرازيل، وفرنسا، وألمانيا، وإسبانيا. وبالعامل معا، حددت بلداننا عددا من الآليات المبتكرة المصممة لتوليد تدفق المساعدات تكون إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جانغ يشان، رئيس وفد الصين.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن التنمية لا يمكن تحقيقها بدون موارد مالية. وقد رسم توافق آراء مونتييري خارطة طريق شاملة وواضحة بشأن الوسائل المالية للتنمية، وقام المجتمع الدولي بإجراء دراسات استكشافية مستفيضة في هذا المجال. ولكن بالرغم من ذلك لم يتم ترجمة الأقوال إلى أفعال.

وبينما نحن منشغولون بإجراء مناقشات مطولة بشأن التمويل، هناك بليون شخص في العالم يعيش كل منهم على أقل من دولار واحد في اليوم، و ١٥٠ مليون طفل في سن الدراسة في البلدان النامية غير ملتحقين بالمدارس، و ١٥ مليون طفل تحت سن ٥ سنوات يعانون من سوء التغذية. وفضلا عن ذلك، في كل دقيقة ونحن نتكلم، يموت ٢١ طفلا تحت سن الخامسة، ويخسر ١١ شخصا كفاحهم ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو الملاريا أو السل.

ولا شك أن من شأن توفير التمويل الكافي أن ينقذ حياة الملايين من الأشخاص وأن يغير مصير البلايين. وما نحن بحاجة إليه الآن هو العمل والعمل وحده. ولا يمكننا النجاح في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا على الصعيد العالمي، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، إلا بتعزيز الإرادة السياسية من خلال إقامة الشراكات وتحويل توافق الآراء والالتزامات إلى أعمال.

ومن مسؤوليتنا المشتركة اتخاذ إجراء شامل لتعبئة جميع القوى المتاحة وجمع أموال وافية للقضاء على الفقر ولتحقيق التنمية المشتركة. وأوجز تقرير الأمين العام

وفي هذا السياق، تؤكد شيلي من جديد على الحاجة إلى تعزيز وتحسين آليات العمل والسياسات العامة التي تشجع التفاعل الإيجابي بين القطاع الخاص وجميع القطاعات الاجتماعية المختلفة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا.

وفي السياق المتعدد الأطراف، فإن جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية يجب أن تنتهي إلى نتيجة ناجحة في أسرع وقت ممكن. وإننا نتطلع إلى إنشاء نظام تجاري دولي قائم على قواعد واضحة وعادلة ومتسقة، وعلى إزالة الممارسات التي تؤدي إلى تشويه التجارة والتنافس التجاري، وتسبب بذلك التدخل في شروط التبادل والوصول إلى الأسواق.

إننا نؤيد الحوار والعمل المتضام الرامي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع مراعاة القيمة المتمثلة في اختلاف الرؤى. ولدينا الإرادة السياسية للمساعدة في حل المشاكل الناجمة عن العولمة لكي تكون فوائدها أفضل وأكثر عدلا في توزيعها، ولكي تشعر جميع البلدان بأنها جزء من العملية. ويجب عدم تمهيش أحد أو إبعاده عن ثمار العولمة. وبالتالي، يجب أن نضيف مفاهيم جديدة متعلقة بالمساعدة والتعاون، بما في ذلك، على سبيل المثال، برامج المساعدة الثلاثية وذات الجيل الثالث والوصول إلى التكنولوجيا الجديدة. ويجب أن نفكر أيضا في أمور تتعلق بفعالية المساعدة، والمساءلة، والممارسات الجيدة والملكية.

وتشارك شيلي في هذه الجهود بغية تحسين أسلوب عمل العولمة وحل المشاكل التي ترافقها. ولا بد من القيام بذلك عن طريق الجهود المشتركة، بغض النظر عن النفوذ الاقتصادي أو السياسي لكل بلد. وسوف نعمل طبقا بكل تصميم وبطريقة مبدئية من أجل تنفيذ، أو كما نأمل، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانيا، ينبغي أن يمدد ويكثف إلغاء الديون وتخفيضها. ونرحب بمبادرة وزراء مالية مجموعة الثماني لإلغاء الديون المستحقة على البلدان الـ ١٨ الفقيرة المثقلة بالديون. ونأمل أن نشهد المزيد من إعفاء الديون على البلدان الأخرى المثقلة بالديون حتى يمكن تحرير الموارد المالية للوفاء بالاحتياجات العاجلة للتنمية.

ثالثا، ينبغي تشجيع تمويل ابتكاري. ونرحب بالتدابير الجريئة التي اتخذتها مختلف الأطراف لإيجاد آلية ابتكارية للتمويل تستكمل المساعدة الإنمائية الرسمية. ونتطلع إلى المشروع التجريبي لمرفق التمويل الدولي الذي نأمل أن يسفر عن تجربة يمكن استخدامها في ابتكار تدابير تمويلية واسعة.

رابعا، ينبغي إنشاء آلية للرصد. ونحن نفضل إنشاء آلية لتكثيف رصد المتابعة في مجال تمويل التنمية بغية ضمان تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية الجيدة النوعية في الوقت المناسب.

ومن منظور طويل الأجل، يكمن أساس تمويل التنمية في تعزيز قدرات البلدان النامية على التمويل الذاتي، وفي تنويع سبل ووسائل هذه البلدان للتمويل. وسيشكل ذلك مهمة طويلة وشاقة. وبغية دعم البلدان النامية، فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى اتخاذ إجراء في المجالين التاليين. أولا، من الضروري مساعدة البلدان النامية على تعزيز بنائها للقدرات والمؤسسات. وذلك يعني توفير الدعم البشري والفكري. ثانيا، من الأهمية بمكان تهئية مناخ خارجي مؤات، وخاصة نظام اقتصادي دولي عادل. وذلك يعني توفير الدعم السياسي والتقني.

وفي ما يتعلق ببناء القدرات، أحرزت البلدان النامية تقدما غير مسبوق في الأعوام الأخيرة في الإصلاح الهيكلي، وسيادة القانون، والإدارة على نحو أفضل، وجهود مكافحة

(A/59/822) والوثائق الأخرى ذات الصلة المقترحات المقدمة في المناقشات التي جرت مؤخرا في المنتديات الدولية لتمويل التنمية؛ وتشمل هذه الاقتراحات العديد من الأفكار المفيدة. ويحدونا الأمل أن ينشأ من خلال الحوار وتبادل الآراء في هذه الاجتماعات توافق في الآراء وأن يترجم إلى أعمال.

والأهم في تمويل التنمية الآن هو سد الفجوة المالية. ففي العقود الماضية، لم تتمكن البلدان النامية، لأسباب تاريخية وأسباب أخرى، من التغلب على صعوباتها المالية. وأدى إلى تفاقم ذلك عجز الموارد المالية المحلية وعدم الوفاء بالتزامات الدولية بتقديم المعونة المالية. ونتيجة لذلك، استمر وجود عجز في التنمية. ويفتقر العديد من البلدان النامية الواقعة في فخ الفقر - وخاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا - إلى الموارد الضرورية للبنية التحتية والخدمات الاجتماعية والإدارة العامة. وفي بعض البلدان، أدت خدمة الديون إلى إرهاب الموارد القيمة التي يمكن، بخلاف ذلك، توجيهها إلى التنمية. ولا بد من التصدي لتلك المشاكل. وساعدت خطة مارشال على أن تقف أوروبا مرة أخرى على قدميها، ولذا فإن لدينا سببا للاعتقاد بأن تحقيق زيادة كبيرة في المعونة الدولية سيساعد على تنشيط البلدان النامية.

وبينما تستمر البلدان النامية في حشد الموارد المحلية وصياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب بشكل نشط عن طريق زيادة المعونة المالية.

أولا، ينبغي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو كبير. وهناك خمسة بلدان أوروبية حققت أهدافها للمساعدة الإنمائية الرسمية، واتخذ الاتحاد الأوروبي خطوة هامة بوضع جدول زمني لبلوغ هذه الأهداف. وتلك مبادرة هامة جدا. ونأمل أن تحذو البلدان المتقدمة النمو الأخرى حذو الاتحاد الأوروبي وأن تحقق أهدافها في تاريخ قريب.

لإحكام السيطرة على التدفقات المالية الدولية ولتخفيض المخاطرة المالية.

ثالثا، ينبغي الدفاع بشدة عن التجارة بوصفها وسيلة للتمويل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبيّن نظاما تجاريا متعدد الأطراف وعادلا وغير تمييزي وقائما على قواعد. وعلى نحو خاص، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير محددة وفعالة لدعم صادرات البلدان النامية. وفي ذلك الصدد، من الضروري مقاومة ممارسات بلدان معينة تستخدم الحماية التجارية لعرقلة المزايا التفضيلية للبلدان النامية. ويحدونا الأمل أن تركز جولة الدوحة على التنمية، وأن تولي أولوية لشواغل البلدان النامية مثل مسائل التنفيذ، وإعانات الإنتاج الزراعي والمعاملة الخاصة ولكنها معاملة، تفضيلية وأن تختتم الجولة في تاريخ قريب.

رابعا، ينبغي زيادة مشاركة البلدان النامية في اتخاذ القرار الاقتصادي الدولي. وتشكل النغر في النظم والقواعد الدولية عوائق كبرى للبلدان النامية في إيجاد الوسائل الفعالة للتمويل. ولا بد من تصويب تلك الحالة. ونأمل أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو موقفا أكثر انفتاحا وأن تتخذ تدابير فعالة لتمكين البلدان النامية من أن تصبح مشاركا متساويا حقا في عملية اتخاذ القرار.

وفي الأعوام الأخيرة، صاغت الحكومة الصينية واتبعت، على أساس الظروف الوطنية للصين، سياسة اقتصادية كلية سليمة وألزمت نفسها بتحسين سيادة القانون، وتشجيع المنافسة، وتنشيط المؤسسات، وتعزيز أسواق رأس المال، وتوطيد النظام المالي، واستخدام المدخرات المحلية وإمكانية الاستثمار، وتحسين قدراتها للتصدي للمخاطر المالية. وتم إحراز بعض التقدم، ولكننا ما زلنا نواجه صعوبات وتحديات. ونريد أن نعمل مع جميع البلدان الأخرى، من خلال التجارب الجريئة والتنفيذ الواقعي، لتوفير

الفساد، والمشاركة العامة، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويولي المجتمع الدولي أهمية كبيرة لذلك وقدم الكثير من المساعدة. ولكن الجهود الدولية الحالية لدعم البلدان النامية في بناء قدراتها ومؤسستها تفتقر حتى الآن إلى التركيز، وتنطوي بعض تلك الجهود على وضع شروط ترمي إلى ممارسة ضغط ضار على البلدان المتلقية للمعونة. وينبغي أن تستمع الوكالات الدولية والبلدان المانحة بعناية لآراء البلدان المتلقية للمعونة وأن تكيف برامجها لبناء القدرات على الاحتياجات الحقيقية والظروف الوطنية لتلك البلدان. وينبغي تشجيع البلدان النامية على المقارنة بين مختلف التجارب والممارسات - - بما في ذلك التجارب والممارسات بين هذه البلدان أنفسها - - بغية استفادة كل بلد من الآخر.

وبغية تهيئة بيئة خارجية مؤاتية وحل المشاكل المنتظمة للبلدان النامية، نؤمن بأن من الضروري التخلص من المفاهيم البالية وإبراز روح المساواة والإنصاف.

أولا، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتفهم الصعوبات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في عملية العولمة. وينبغي أن يسمح لهذه البلدان بتكييف سياساتها وفقا لظروفها الوطنية بالذات، وينبغي أن تمنح حيزا سياسيا وافيا. ولن يؤدي التعامل بمنطق القوة إلا إلى تفاقم صعوبات هذه البلدان.

ثانيا، ينبغي أن تعزز البلدان التعاون وان تشجع تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية. ولئن كانت البلدان النامية ملتزمة بتحسين البيئة المحلية للاستثمار، فإن المجتمع الدولي - - وخاصة البلدان المتقدمة النمو - - يتحمل المسؤولية ويلتزم بتهيئة الظروف لتدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية وتشجيع هذا التدفق. كما ينبغي للبلدان والوكالات الدولية المعنية أن تبذل جهودا

الحتمي أن تحقق البلدان المانحة هدف تخصيص ٧,٠ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وسعت البرازيل أيضا إلى تطبيق اعتراف مونتييري بقيمة استكشاف مصادر ابتكارية للتمويل. ولتحقيق تلك الغاية أطلقت البرازيل، بالتعاون مع شيلي وفرنسا، خطة العمل لمكافحة الجوع والفقر، وهي مبادرة انضمت إليها فيما بعد إسبانيا وألمانيا والجزائر. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في نيويورك، في اجتماع عقده الرئيس لولا وحضره ما يربو على ٥٠ رئيس دولة أو حكومة آخرين، اعتمد إعلان نيويورك بتأييد أكثر من ١٠٠ بلد.

ومن باب متابعة أعمال ذلك الاجتماع، يواصل الفريق التقني المعني بآليات التمويل الابتكارية وضع اقتراحات ترمي إلى زيادة كمية الموارد المتاحة لبرامج التنمية وكفالة إمكانية أفضل للتنبؤ بمبالغ المعونة التي ستصرف. ومن بين تلك الاقتراحات أود أن أذكر تدابير لتقليل كلفة تحويلات المهاجرين، وفرض ضريبة على المعاملات المالية، وضريبة على تجارة السلاح، واتباع أساليب لمكافحة التهرب من الضرائب، وأنواع جديدة من الإسهامات الطوعية والخاصة، وفرض ضريبة على تذاكر السفر جوا، واستخدام حقوق السحب الخاصة من أجل التنمية.

ويشير العمل المتعلق بتحويلات المهاجرين إلى ميزة النهج المتعدد الأطراف إزاء الإجراءات التي يمكن أن تقلل كلفة تحويل تلك التدفقات وأن تيسرها. والفريق، إذ يأخذ ذلك في الحسبان، يعد اقتراحا يمكن أن يشكل أساس مشاورات واسعة النطاق في الأمم المتحدة.

ونحن مصممون أيضا على متابعة دراسة الضرائب على المعاملات المالية المطبقة وطنيا والمنسقة دوليا.

وخلافا لغرض ضريبة توبين الأصلية، هدفنا هو عدم التدخل في عمليات السوق. وقد شددنا على نيتنا بدرء أي

المزيد من أموال التنمية بغية بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها لصالح جميع الشعوب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رونالدو موتا ساردنبرغ، رئيس وفد البرازيل.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): بعد ثلاثة سنوات من اعتماد رؤساء دولنا أو حكوماتنا توافق آراء مونتييري، نجتمع مرة أخرى لفحص الشوط الذي قطعناه حتى الآن في عملية الوفاء بالتزاماتنا. يشترك المجتمع الدولي بأسره في هذا الشعور الجديد بالاشراكة الذي استحدث في مونتييري بحثا عن التنمية. ويعطينا هذا الحوار الرفيع المستوى الفرصة للتأكيد مجددا على التزامات توافق آراء مونتييري وللتشديد على انخراطنا في العملية التي أطلقها مؤتمر مونتييري.

والسؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا هو: ماذا أنجزنا حتى الآن؟ وأبدأ بما فعلته البرازيل. على الصعيد الوطني، جمعنا بين سياسات اقتصادية سليمة وبرامج اجتماعية قوية. ونفذنا بالفعل انضباطا ماليا، ودرأنا التضخم واعتمدنا تدابير لتحفيز النمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك نفذنا برنامجنا للقضاء التام على الجوع، الذي استفاد منه بالفعل ملايين الناس، وخاصة في أشد المناطق فقرا من البلد، وهو يتضمن مساهمات لا تتعلق بالتغذية فحسب، ولكن أيضا بالتعليم والصحة والإصحاح والإسكان. وبالطبع، هناك الكثير الواجب عمله، ولكننا نحافظ على تصميمنا ونظل مقتنعين بأننا نسير في المسار الصحيح.

وعلى الصعيد الدولي، بذلت البرازيل جهودا لكفالة أن يظل تعزيز التنمية على رأس أولويات جدول الأعمال الدولي. ونعتقد بأن المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل أولوية عالية، وخاصة للعديد من البلدان النامية التي لا يمكنها الوصول إلى مصادر التمويل الأخرى. وبذلك يبدو من

صدرت إعلانات واعدة في مجالي الديون الخارجية والمساعدة الإنمائية الرسمية. وسيسمح تخفيض الديون وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المستفيدة بتخصيص قدر أكبر من الموارد لتعزيز التنمية ومكافحة الجوع والفقر. ولكن ينبغي، في هذا المقام، وضع مبدئين رئيسيين لتوافق الآراء في الاعتبار. أولاً، ينبغي أن تسعى ترتيبات تخفيف الديون إلى تبادلي فرض أي أعباء مجحفة على بلدان نامية أخرى؛ وثانياً، ينبغي ألا تنتقص الموارد التي تتاح لتخفيف الديون من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.

ومن ناحية أخرى، لم تطبق، للأسف، بعض المبادئ الإرشادية لتوافق آراء مونتيري. والدليل على ذلك مسألة تعزيز مشاركة البلدان النامية في آليات صنع القرار في المحافل الدولية. كما لم يجرز تقدم كبير في مجال التجارة، على الرغم من إقرار المؤتمر بالقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية: الإعانات، وتدابير مكافحة الإغراق، وتحرير تجارة المنتجات الزراعية، والحدود القصوى للتعريفات الجمركية والزيادات الحادة في التعريفات الجمركية، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، على سبيل المثال لا الحصر. وتوقع مراعاة تلك القضايا في الاجتماعات المقبلة لمنظمة التجارة العالمية، وخاصة في المؤتمر الوزاري المقرر عقده في هونغ كونغ في وقت لاحق من هذا العام.

لقد جمع المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية قضايا كان من المعتاد التعامل معها كلا على حدة، مثل التجارة والديون والاستثمار والمساعدة الإنمائية الرسمية والقضايا المتعلقة بالنظام. والأكثر من ذلك، أن المؤتمر سمح لجميع أصحاب المصلحة، الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص - أن يجمعوا جهودهم من أجل إطلاق شراكة جديدة. وقد أحرز بعض التقدم بعد اعتماد توافق آراء مونتيري. ومع ذلك، تظل معظم مهامنا

تشويهات للسوق. ولذلك تنطوي الضريبة على المعاملات المالية، وإن كانت صغيرة إلى درجة أنها لن تولد أي تشوهات للسوق، على إمكانات هائلة بوصفها مصدراً للدخل لأغراض التنمية.

وتتبع جميع الاقتراحات التي قدمها الفريق التقني فحجا عملياً من حيث أنها لا تتطلب إنشاء أي تنظيمات جديدة. ويمكن تنفيذها من خلال التعاون الدولي داخل المؤسسات القائمة.

وتولي البرازيل أيضاً أهمية كبيرة للتعاون فيما بين البلدان النامية وهي تنفذ برامج مع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وأيضاً تيمور - ليشتي. وتشمل تلك المشاريع مجالات متنوعة عديدة. ففي مجال الصحة، على سبيل المثال، وفرت البرازيل تعاوناً تقنياً لمنع ومعالجة فيروس نقص المناعة البشرية متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وفي مجالي التعليم والتدريب، أرسلنا مربين ومدربين محترفين لتقديم المساعدة لبلدان نامية أخرى. وإن أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب لا يمكن المبالغة فيها. فهذا التعاون ينبغي أن يُستكشف بقدر أكبر، لأنه يمثل سبيلاً مهماً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تنظر في إنشاء آليات تمويل محددة لدعم التعاون من ذلك النوع.

وأيضاً في ما يتعلق بالتعاون بين الجنوب والجنوب، كان من الإنجازات المحققة مؤخراً افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لجولة جديدة من المفاوضات بشأن النظام العالمي للأفضليات التجارية أثناء اجتماع البرازيل في العام الماضي. وتتسق تلك المبادرة مع الإقرار بتوافق الآراء بأهمية أن تنظر البلدان النامية في تقليل الحواجز التجارية فيما بينها.

ومن المؤكد أن أي تقييم لما اضطلع به المجتمع الدولي للوفاء بالتزامات مونتيري أن يكون مختلطاً. فمن ناحية،

بأنه ينبغي دراسة جميع تلك الموارد بعناية واستخدامها بشكل كامل.

ونعتقد أن التدابير المقترحة في تقرير الأمين العام عن الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥ تحظى بالأهمية وتسعى إلى زيادة فعالية المساعدة الإنمائية وملاءمتها لاحتياجات البلدان المتلقية، كما هي محددة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

إن تخفيف عبء الديون، ولا سيما للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في إطار مبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ذات الصلة، يمثل مصدرا مهما لتعبئة الموارد اللازمة لبلوغ أهداف التنمية وحل المشاكل الاجتماعية.

وتقدم روسيا، بالتعاون مع شركائها في مجموعة الدول الثماني، مساعدات متعددة الأوجه لتلك الفئة من البلدان. وفي ذلك السياق، أود أن أؤكد على دعمنا العام للمبادرة التي اعتمدت مؤخرا في اجتماع وزراء المالية في مجموعة الثماني بإلغاء الفوري لـ ١٨ بلدا من أشد البلدان فقرا، بما يقرب من ٤٠ بليون دولار.

وتدرك روسيا تماما الاحتياجات الإنمائية الخاصة لأفريقيا وتأخذها في الحسبان في أنشطتها الدولية. وتعتزم روسيا، هذا العام، الإعلان عن إلغاء ديون تبلغ قيمتها ٢,٢ بليون دولار للدول الأفريقية الأشد فقرا، على أساس ثنائي في إطار مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وعلى أساس القيمة المطلقة، فإن روسيا تُعد من بين الدول الرائدة في إلغاء ديون البلدان الأشد فقرا.

إلا أننا نعتقد أن إلغاء الديون بحد ذاته، بدون انتهاك سياسات مالية وسياسات متعلقة بالميزانية وإصلاحات هيكلية فعالة، وبدون تعزيز المؤسسات العامة أو تحسين مناخ الاستثمار في أشد البلدان فقرا، لن يسمح لنا بتحقيق النتائج المتوقعة. وقد أظهرت الممارسة أن الزيادة المستمرة في

للأسف قيد الإنجاز. والرسالة واضحة: فلنطبق على شراكتنا بينما نضاعف جهودنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أندريه دنييف، رئيس وفد الاتحاد الروسي.

السيد دنييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تولي روسيا أهمية كبيرة لتنسيق الجهود الدولية لمتابعة نتيجة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية والقضايا ذات الصلة. والدور المركزي في تلك العملية تضطلع به، في رأينا، الآلية الحكومية الدولية للجمعية العامة المتمثلة في الحوار الرفيع المستوى لتمويل التنمية.

ونعتقد بأنه ينبغي مواصلة الحوار الرفيع المستوى لتعزيز الأنشطة المنسقة للمنظمات والدول الأعضاء في مجالات التنمية والنقد والسياسة التجارية من أجل القضاء على الفقر وضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية مستدامة، وإقامة نظام اقتصادي عالمي منصف.

ونرى أن الهدف الأولي للحوار، بوصفه جزءا من العملية التحضيرية لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥، هو وضع إطار عمل مناسب لبحث مشاكل تمويل التنمية في سياق استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية، وحفز المناقشة الموضوعية لمبادرات محددة في ذلك المجال بهدف حل المشاكل الاقتصادية - الاجتماعية الملحة، فيوفر بذلك أساسا صلبا للقرارات التي ستتخذ في أيلول/سبتمبر.

وتمشيا مع روح مونتيري، نتفق على ضرورة توجيه جهودنا المشتركة نحو إيجاد آليات فعالة وواقعية ومتوازنة لتمويل التنمية. وتوجد تحت تصرف المجتمع الدولي حقا مجموعة متنوعة من الأدوات الفعالة مثل إمكانية إقامة مشاريع خاصة، والاستثمار المحلي والأجنبي، والتجارة، وتحويلات المهاجرين النقدية، وما إلى ذلك. ونحن مقتنعون

من المعروف جيدا أن روسيا تشارك الآن بنشاط في مفاوضات من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وفي ذلك السياق، فإننا مستعدون لقبول الالتزامات التي تتناسب مع مستوى التنمية الاقتصادية للاقتصاد الروسي، مع مراعاة خصائصه الهيكلية في مقابل مستوى الالتزامات التي قبل بها الأعضاء الآخرون في منظمة التجارة العالمية. إن انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية ينبغي أن يركز على شروط معيارية ولا يجوز أن يُستخدم كبرنامج لتجريب الأفكار والمفاهيم التي ما زالت قيد المناقشة داخل المنظمة نفسها، مثل ما يسمى بمسائل سنغافورة.

وتعزز روسيا عن حق مسألة تحرير التجارة الدولية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات وتطبيق نظام تفضيلي خاص على الواردات من الكثير من البلدان النامية، وأساسا من فئة البلدان الأقل نموا. وفيما يتعلق بالسلع الواردة من تلك البلدان، فإننا لا نطبق أية قيود على الكمية بالنسبة للواردات، كما أننا لم نتخذ أية تدابير لمكافحة الإغراق أو أية تدابير تعويضية أو حمائية خاصة. وترحب روسيا بقيام بلدان أخرى بإنشاء نظام تجاري مقارن لصالح أقل البلدان نموا استجابة لنداء مؤتمر قمة الألفية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة لسعادة السيد عاصم عرعر، مدير إدارة الشؤون الاقتصادية المتعددة الأطراف بوزارة خارجية تركيا.

السيد عرعر (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أعلن وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولكن، في ضوء أهمية المسألة، أود أن أتكلم بإيجاز عن بضع نقاط إضافية.

يتسم توافق آراء مونتريري بالأهمية حيث أنه يشكل استجابة عالمية لمواجهة تحديات تمويل التنمية. وهو يوفر أساسا جيدا لمهمتنا الصعبة المتمثلة في تخفيض حدة الفقر

مستويات القروض، حتى مع توفر أفضل النوايا، والإلغاء الجاري للديون القديمة بيعشان برسالة غير مناسبة إلى البلدان المدينة. لقد حان وقت إعادة النظر في المشكلة ووضع آليات مالية جديدة لحل مشكلة الديون بطريقة لا تؤدي إلى تراكم الديون.

إننا نؤيد أحكام توافق آراء مونتريري التي يتحمل بمقتضاها كل بلد نام المسؤولية الرئيسية فيما يتعلق بتنميته وتمويل استراتيجيته الإنمائية الوطنية أساسا من موارده الخاصة. وعموما، نؤيد النداء الموجه من أجل النظر في إمكانية استخدام مصادر مبتكرة، على المدى الطويل، لتمويل التنمية وفقا لروح ونص توافق آراء مونتريري.

وفي رأينا أن استخدام مرفق التمويل الدولي المقترح والمبادرات الأخرى، لا سيما تلك المتعلقة بفرض ضرائب دولية، كأداة لتقديم المساعدة الإنمائية على الصعيد العالمي، ينبغي أن يكون على أساس طوعي حصرا، وأن لا يفرض إلا على البلدان التي تعتبر تلك الآليات مقبولة في هذه المرحلة فيما يتعلق بتشريعاتها الوطنية وقدراتها الاقتصادية.

إن توسع التجارة العالمية وتقدمها تجاه إرساء أساس أكثر إنصافا سيتيحان، من وجهة نظر الوفد الروسي، فرصا إضافية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بصيغتها في إعلان الألفية. وفي ذلك الصدد نؤيد النداء الموجه من أجل الإكمال السريع لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية الدولية التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وعند النظر إلى المستقبل نجد أنه، في نهاية المطاف، بينما نحافظ على مستوى المساعدة الإنمائية بوصفها أحد الأهداف الرئيسية لجولة الدوحة، فإننا نحتاج إلى ضمان إقرار شروط مستقرة يمكن التنبؤ بها وغير تمييزية لوصول سلع وخدمات جميع المشاركين في التجارة الدولية إلى الأسواق العالمية، بما في ذلك البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والتي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية.

تنفيذ سياسات إنمائية مستدامة. وبعبارة أخرى، ينبغي مساعدة البلدان النامية على أن تساعد أنفسها. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الأساسي تنفيذ الالتزامات المتعلقة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، فضلا عن التوصل السريع لتلك المساعدة إلى من يحتاجونها.

علمتنا التجربة أن المعونة الجيدة التركيز تعود على البلدان النامية بفائدة عظيمة. والمناقشة الدائرة حول فعالية المساعدة خطوة أخرى صحيحة صوب تحديد ما يجب عمله. ومن الواضح أن المزيد من المعونة مطلوب، خاصة لبناء القدرات.

إن نمو الديون الخارجية واجهة سلبية بالتأكيد للمعونة التي لا غنى عنها. وتؤمن تركيا بأن البلدان المثقلة بالديون تستحق اهتماما خاصا. ونؤمن بأن المجتمع الدولي قادر على إيجاد تركيبة لإلغاء الديون من دون الإضرار باستقرار المؤسسات المالية الدولية.

وللتجارة الدولية دور مهم تؤديه في تعزيز وتشجيع ودعم أنشطة التنمية. وتدعم تركيا الاحتتام المبكر للمفاوضات التي تجرى في إطار منظمة التجارة العالمية. وسيشكل المؤتمر الوزاري للمنظمة، المقرر عقده في هونغ كونغ، محطة حرجة على طريق عملية المفاوضات بشأن جدول أعمال الدوحة للتنمية. ونحازف بتعريض جدول الأعمال إلى أخطار إن لم نتمكن من تسوية مؤتمر هونغ كونغ بالنجاح. وينبغي أن تكفل نتيجة مفاوضات المنظمة في هونغ كونغ نظاما عادلا للتبادل التجاري الدولي ولكن ينبغي أن تراعي التنازلات التي ستمنح للبلدان الأقل نموا في إطار المنظمة للاحتياجات الخاصة وموازن التجارة الهشة للبلدان النامية.

أود أن أختتم بياني بالتركيز على أهمية الدور الذي تؤديه البيئة الخارجية في ما يتعلق باقتصادات البلدان النامية.

وحفز النمو. ويظل الفقر العقبة الرئيسية التي ينبغي تجاوزها في الطريق إلى نظام اقتصادي دولي عادل، لأنه ناتج عن مستوى إنتاجي غير متكافئ وتوزيع غير متوازن للدخول بين البلدان. وبالرغم من كل الجهود المتفائلة والإيجابية المبذولة على المستويين الوطني والدولي للقضاء على الفقر، فإن الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو الغنية والبلدان النامية الفقيرة آخذة في الاتساع، وجوانب عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية ما زالت مستمرة.

إن المسؤولية الأولية التي تقع على عاتق الدول النامية هي رسم استراتيجية وطنية شاملة للتنمية تركز على القضاء على الفقر. ومن المتوقع أن تضع هذه الاستراتيجية الإطار القانوني والآليات المالية الفعالة المطلوبة لتعبئة الموارد المحلية اللازمة للتنمية. وإن التنفيذ المنتظم لهذه الاستراتيجية والتنقيح الدوري لها لا يقلان أهمية عن رسمها.

وهناك أيضا مسؤولية مشتركة تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، تكمن في تعبئة الموارد الدولية لتحقيق التنمية المستدامة. وتلك المسؤولية المشتركة تتطلب مساهمة البلدان المتقدمة النمو في تصميم نظام مالي دولي لصالح التنمية يضمن أن تستفيد البلدان النامية أيضا من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن من أجل اجتذاب تلك الاستثمارات، فمن الأهمية بمكان للبلدان النامية أن تنفذ مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون، وأيضا أن تضع أساسا قانونيا قويا لمؤسسات مناسبة للسوق. وللأسف لم يف حتى الآن أي من الطرفين بشروط المسؤولية المشتركة تلك بالكامل.

إن التعاون التقني والمالي الكفاء فيما بين البلدان النامية والمؤسسات الدولية والبلدان المتقدمة النمو واحد من متطلبات التمويل من أجل التنمية. ومن الأهمية بمكان أن يعزز هذا التعاون والمساعدة من قدرة البلدان النامية على

ناحية، وفي إيجاد حالة من عدم المساواة والتكافؤ في الفرص والرفاهية ما بين شعوبها من ناحية أخرى.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي حرصت ولا تزال على انتهاج سياسة خارجية ثابتة شملت ضمن منطلقاتها تقديم مساعدات تنمية كبيرة للدول النامية في شكل منح وإعانات وقروض غير مقيدة، وصلت نسبتها في السنوات الأخيرة أكثر من ٣,٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي - أقول إن دولة الإمارات يقلقها عدم تنفيذ الدول المتقدمة لكامل التزاماتها التي تعهدت بها في مؤتمر مونتيري والرامية إلى تعزيز أوجه مساعداتها الرسمية وغير الرسمية لتمويل برامج التنمية في الدول النامية. وعليه فإننا نتطلع إلى ما سيصدر عن قمة الدول الثماني المزمع عقدها في اسكتلندا الشهر القادم من قرارات هامة في هذا الشأن، ونؤكد في هذا السياق أيضا على أهمية إيجاد المجتمع الدولي للإرادة السياسية اللازمة الكفيلة بالتزام دولة باستراتيجية واضحة ومتكاملة لتمويل التنمية، بحيث تعالج هذه الاستراتيجية شاغلين أساسيين:

الأول: مسألة ضمان تقييد الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية المانحة بالتزاماتها القاضية بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدات إنمائية رسمية للبلدان النامية، وأيضا نسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة إلى البلدان الأقل نموا، بالإضافة إلى التزاماتها الأخرى المتصلة بتحسين سبل الإيصال غير المشروط لهذه المساعدات للبلدان المستفيدة، وتسهيل إقامة نظام تجاري دولي متعدد الأطراف قائم على مبادئ عدم التمييز والإنصاف بين الدول، ويكفل في غاياته وصول صادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية، واستقطابها لتدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيات الحديثة المستخدمة في الأغراض السلمية.

مهما بلغ حجم ما تفعله البلدان النامية لترسيخ الحكم الرشيد وسيادة القانون ولتنفيذ سياسات الأسواق المفتوحة السلمية، فإن البيئة الاقتصادية المتذبذبة وأوجه الخلل الاقتصادي في الاقتصادات الكبيرة - وما يلي ذلك من تصحيح تترجم إلى صدمة خارجية مضاعفة للبلدان النامية. ويجب أن يلقى في البال أنه، في غياب استقرار عالمي، لا يمكن لأي سياسة جيدة أن تحقق التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد حامد حارب الحبسي، ممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد الحبسي (الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتمنى لهذا الاجتماع الهام كل التوفيق والنجاح. كما أعرب عن تأييدنا لما جاء في بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين من تصورات هامة تساهم في تعزيز التنمية العالمية المستدامة.

بالرغم من جملة التوصيات الهامة التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات خلال قمة مؤتمر مونتيري عام ٢٠٠٢، والمعنية بمعالجة مشكلة انخفاض الموارد اللازمة والمخصصة لتمويل برامج التنمية في المناطق النامية ولا سيما الأكثر فقرا منها، فإن التقارير والإحصائيات الأخيرة أكدت على أن معدلات المساعدات الرسمية وغير الرسمية المقدمة لدول هذه المناطق لم تشهد إلا تقدما بطيئا، لا يصل إلى مستوى التوقعات المنشودة التي تم الإعراب عنها في مؤتمر مونتيري، وهو الأمر الذي ما زال يعكس بمردوده السلبي على أوضاع شعوب دول العالم الثالث، الماثلة منذ عقود أمام تفاقم مشاكل انتشار الفقر والجوع والبطالة والأمراض المعدية وتدهور البيئة، وغيرها من تحديات أعباء الديون، والهبوط المستمر لمستوى الدخل القومي، مما ساهم بدوره في استمرار تهميش هذه الدول وتعميق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية بينها وبين دول الشمال من

إن بنغلاديش تؤمن بأنه في الطريق نحو بلوغ الأهداف الإنمائية، لا بد أن يتولى كل بلد نام زمام القيادة. وفي رأينا، لا يمكن تحقيق التنمية إلا من خلال إيجاد مصفوفة من التعددية والديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والعدالة بين الجنسين. وتحقيقا لتلك الغاية، أجرت بنغلاديش مجموعة من الإصلاحات في القطاعات السياسية والاقتصادية، بما في ذلك رفع القيود والتحرير في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد.

وحشدنا في خدمة التنمية مواردنا الفكرية بالذات، التي تشكل نتاج شعبنا. واستخدمنا أفكارا محلية ابتكارية مثل تمويل الائتمانات الصغيرة، والتعليم غير الرسمي للنساء، والتحرير الاجتماعي، والاستخدام الإبداعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وتشكل حالتنا الاقتصادية الكلية نتاجا لخليط من السياسات النقدية والمالية الحكيمة.

واستكملنا ورقة استراتيجيتنا الشاملة لتخفيض حدة الفقر، وهي عملية تشاورية واسعة القاعدة تشمل جميع أصحاب المصلحة. وركزت الأفرقة القطرية للأمم المتحدة على التقييمات القطرية المشتركة واطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتشارك الحكومة ومجتمع المانحين بشكل مستمر في حوار نشط بهدف إجراء تحليلات محددة لمسائل التنمية.

وأحرزت بنغلاديش تقدما كبيرا في القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية. وبالرغم من القيود الداخلية والخارجية، بلغنا العام الماضي نسبة نمو قياسية وصلت إلى ٦,٢٧ في المائة من إجمالي ناتجنا المحلي. وخلال الأعوام، ازداد تحصيل الإيرادات. وارتفع معدل المدخرات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وما زال تدفق التحويلات في تصاعد. وعلى رغم أن بنغلاديش تسير في الطريق المفضي إلى بلوغ بعض

أما الشاغل الثاني فيتمثل في قيام حكومات الدول النامية بتحمل مسؤولياتها الأساسية المشجعة على استقطاب التدفقات المالية الخارجية لتمويل برامجها التنموية، وذلك وفقا لما جاء في توصيات سلسلة مؤتمرات دول الجنوب - الجنوب التي عقد آخرها في مدينة الدوحة بدولة قطر مؤخرا، والداعي أبرزها إلى اعتماد هذه الدول لخطط إصلاحات وطنية لمؤسساتها ونظمها المالية والاجتماعية، تعزز فيها التعاون الإقليمي فيما بينها في جميع المجالات، وخاصة في مجالات تبادل الخبرات وتطوير الموارد المالية والبشرية، وتطوير القطاع الخاص، وتشجيع علاقات التجارة والاستثمار المالي والصناعي والتكنولوجي على الصعيدين الثنائي والإقليمي.

ختاما إننا إذ نتطلع إلى أن يتوصل هذا الاجتماع الهام إلى توافق في الآراء يعزز من أهدافنا المشتركة الرامية إلى تعزيز مصادر تمويل التنمية العالمية المستدامة، نأمل أن يشمل هذا التوافق تحديد سبل تطوير آليات التنسيق ما بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والاقتصادية الأخرى متعددة الأطراف كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من أجل تعزيز أدوارها في مجال إصلاح وتطوير النظام المالي الدولي وحشد موارد التمويل اللازمة لتنفيذ آليات وبرامج القضاء على الفقر والجوع وتلبية احتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة كعوامل أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد إفتخار أحمد شودري، رئيس وفد بنغلاديش.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولكنني أود أن أبرز النقاط التالية.

أن المعونة يمكن أن تكون أكثر فعالية حينما تقدم بوصفها دعماً مباشراً لميزانية المشاريع الإنمائية المصممة وطنياً.

وظلت التدابير الحالية للتخفيف من عبء الديون بعيدة عن الفعالية. ولا بد من أن تشطب فوراً جميع الديون المستحقة لأقل البلدان نمواً. ومن شأن ذلك أن يحرر الموارد التي تفسح المجال إلى استثمارها في التنمية. ومهما كان النهج الذي يتم اختياره لإجراء تخفيف أكمل لعبء الديون، يتعين اعتماد هذا النهج بالإضافة إلى المساعدة الحالية التي تقدم إلى أقل البلدان نمواً.

وتتطلب تدفقات رأس المال الخاص بدور هام في استكمال الموارد المحلية للبلدان النامية، ونقل التكنولوجيا، وإيجاد الوظائف، وبناء المشاريع. وحالياً، ظل الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل أكبر مصدر لتدفقات القطاع الخاص. ولكن للأسف، يتم تركيز هذا الاستثمار في الاقتصادات الناشئة على بعض أفضل الاقتصادات أداءً. وينبغي توجيه قسم كبير من الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نمواً، وينبغي كفالة الإسهام الإيجابي لذلك الاستثمار في تنمية هذه البلدان.

وتقوم حاجة مستمرة إلى تحسين التنسيق والتماسك التنظيمي بين التجارة والديون والتمويل. ويلزم إجراء إصلاح في البناء المالي العالمي بغية تعزيز المواءمة والتنسيق. وينبغي اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز مشاركة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، في عملية اتخاذ القرار من جانب المؤسسات المالية الدولية.

ونؤيد وضع هيكل دولي للدعم يكافئ على الأداء والإصلاحات الحقيقية. وينبغي إيجاد تماسك بين الوكالات الدولية لغرض قيام تنسيق أفضل؛ وينبغي لذلك ألا يعمق أو يعزز المشروطة. وتشكل هذه الدورة الحالية ومؤتمر القمة المقبل في أيلول/سبتمبر مناسبتين ينبغي أن يعززاً عملية

الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نسلم بأنه ما زال يتعين علينا أن نقطع شوطاً طويلاً. وينطبق ذلك بشكل خاص على الهدف ١.

وتبدو خمسون دولة من أقل البلدان نمواً واقعة في فخ التخلف الإنمائي والفقر والضعف الهيكلي. وما زالت هذه البلدان مهمشة. وتواجه صادراتها اليوم مجموعة من الحواجز في أسواقها الرئيسية، بما في ذلك الحواجز التجارية غير الجمركية وغيرها من التدابير غير الجمركية. ونحث المجتمع الدولي على أن يفتح إمكانية الوصول الفوري بدون قيود إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص لمجمل صادرات جميع أقل البلدان نمواً. وينبغي ألا يتم إخضاع صادراتها لشروط قواعد المنشأ غير الواقعية. وينبغي إيجاد التزام قوي بالسماح بتنقل الأشخاص الطبيعيين إلى البلدان المتقدمة النمو في إطار الطريقة ٤ من الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات.

ونرحب بالاتجاه التصاعدي الأخير في مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية. والجدير بالثناء للالتزامات المقيّدة زمنياً الجديدة التي قطعها الاتحاد الأوروبي. وناشد جميع البلدان المتقدمة النمو التي لم تفعل ذلك بعد أن تكرر نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى النحو الذي تم تأكيده من جديد في مونتيري وبروكسل، ينبغي توجيه ٠,٢٠ في المائة من إجمالي الناتج القومي صوب أقل البلدان نمواً.

ويلزم اتخاذ خطوات عاجلة لزيادة نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وشفافيتها وإخضاعها للمساءلة. ونرى أن فكرة صرف جزء كبير من الموارد المالية عن طريق مرفق المالية الدولية والآليات الابتكارية الأخرى هي فكرة إيجابية. ولا بد أن تكون كل المساعدة في المستقبل غير مشروطة وقائمة على المنح وليست ذات دوافع سياسية. وتظهر تجربتنا

المساعدة الكاملة في شكل هبات. كما أننا نؤيد المبادرات الرامية إلى تحقيق تخفيف كبير لعبء الديون على جميع البلدان النامية.

وبالنسبة إلى التجارة، نؤمن بأنه لا يمكن توليد طاقة جديدة وزخم جديد للنمو الاقتصادي المستدام ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية إلا بتوفير إمكانية وصول معززة ويمكن التنبؤ بها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وناشد البلدان المتقدمة النمو أن تفتح أسواقها أمام صادرات البلدان النامية وأن تضمن حرية الوصول، بدون حصص، لجميع صادرات أقل البلدان نمواً. وكما يعلم الجميع، فقد اضطلع بلدي بدوره عن طريق توفير إمكانية وصول أقل البلدان نمواً في أفريقيا إلى سوق المغرب.

وهنا، نود أيضاً أن نؤكد من جديد على دعمنا لإنشاء مرفق التمويل الدولي. ونؤمن بأن في وسع تلك المبادرة أن تحشد موارد كبيرة للتنمية. كما نرى أن الاقتراحات المتعلقة بهذه المسألة، التي قدمها الفريق التقني المعني بآليات التمويل المبتكرة الذي أنشأته فرنسا والبرازيل، حديرة بأن تتم دراستها بالتفصيل. ونؤيد المشروع التجريبي الذي بدأ في ذلك السياق. وإنشاء نظام دولي للضريبة، على سبيل المثال، بوسعه أن يمكّن من توليد أموال إضافية لتمويل التنمية. ولا بد من مواصلة الجهود بغية التوصل إلى توافق سياسي في الآراء على نظام للضريبة.

وبالنسبة إلى مسألة الحكم، ربما يلزم تغيير عملية اتخاذ القرار في المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية الكبرى حتى يتم إدخال بلدان الجنوب فيها كي تتحمل مسؤولية أكبر في تنظيم العولمة. ولا بد أن نضمن اتساق السياسات المالية والنقدية والتجارية الدولية مع متطلبات التنمية وأهدافها.

التنمية. وينبغي أن نحدد أهدافا كبيرة، ألم يقل إن متناول يد الإنسان يتجاوز قبضته، وإلا لماذا خلقت السماوات؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد محمد بنونة، رئيس وفد المغرب.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يود وفد المغرب أولاً أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلت به ألبانيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يجري عقد الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية هذا العام في الفترة المفضية إلى مؤتمر القمة الذي يعقد في أيلول/سبتمبر. وهو حوار يحظى بأهمية أساسية، لأن المقصود به الإسهام في نجاح مؤتمر القمة. وبناء على ذلك، فإننا نأمل أن تفضي مناقشتنا إلى توصيات محددة.

وفي ذلك السياق، نؤمن بأننا نحتاج إلى التأكيد من جديد على الشراكة بين الجنوب والشمال التي مثلها توافق آراء مونتيري. وينبغي زيادة تعميق تلك الشراكة باتخاذ قرارات محددة في إطار النهج الكلي الذي تم إتباعه في مونتيري في مجالات التمويل والعملية والتجارة. وكما قال الأمين العام في افتتاح الحوار الرفيع المستوى، نحن بحاجة إلى اتخاذ قرارات كلية بغية حشد التمويل اللازم ومنح الأمل للجزء الأكبر من سكان العالم، الذين يعيشون في عوز وفقير.

وتحقيقاً لتلك الغاية، فإننا نؤيد وضع جدول زمني لبلوغ هدف تكريس ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. ونرحب بحقيقة أن معظم البلدان المتقدمة النمو تعهدت بوضع جدول زمني دقيق للوفاء بذلك الالتزام. وسيشجع ذلك الاتجاه البلدان المتقدمة النمو الأخرى على أن تحذو حذوها.

ونؤمن أيضاً بأنه ينبغي أن تترافق المساعدة الإنمائية الرسمية مع تخفيف عبء الديون. وبالتالي فإننا نؤيد التنفيذ المتسارع لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بتقديم

إلينا، يمثل مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر فرصة فريدة لاتخاذ قرارات، نأمل أن تكون قرارات تاريخية، للتأكيد من جديد على شراكة مونتيروى ولتعميقها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي

السيد شوي يونغ - جين، رئيس وفد جمهورية كوريا.

السيد شوي يونغ - جين (جمهورية كوريا) (تكلم

بالانكليزية): لقد وفر لنا الحوار الرفيع المستوى لهذا العام فرصة ليس لإجراء المزيد من استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيروى فحسب، بل أيضا لتقديم إسهام أساسي في مؤتمر القمة المقبل الذي يعقد في أيلول/سبتمبر. ففي مونتيروى، وافق المجتمع الدولي على مبادئ المسؤولية المشتركة وإقامة الشراكات العالمية من أجل التنمية، التي ستتحمل وفقها البلدان النامية المسؤولية الأولية عن تعزيز تميزها بالذات، بينما يساعد المجتمع الدولي تلك البلدان في تنفيذ استراتيجياتها للتنمية.

وأرحب بتقييم الأمين العام لتلك المسألة، وأود أن أتطرق بإيجاز إلى أربعة جوانب نؤمن بأنها حاسمة لتنفيذ توافق آراء مونتيروى والأهداف الإنمائية الأخرى وهي: تعزيز الموارد المحلية، وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية الوافية والفعالة، وتشجيع التجارة، وتعزيز التعاون الإقليمي.

وبغية الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المالية، لا بد أن تعتمد جميع البلدان النامية استراتيجية وطنية للتنمية تعزز الحكم الرشيد بينما تدعم النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص. ويمكن توسيع التمويل المحلي للتنمية بقدر كبير من خلال الجمع بين زيادة المدخرات المحلية وتحسين إدارة الضرائب وزيادة شفافية الإدارة العامة التي توسع المشاركة العامة. وتظهر تجربة التنمية لبلدي بالذات فائدة اتباع تلك النهج.

وفي ذلك السياق، فإن من العسير ألا نتكلم عن أفريقيا، وهي قارة لديها مشاكل محددة وتستحق اهتماما خاصا واستجابة عاجلة من المجتمع الدولي ترمي إلى الوفاء بالاحتياجات الإنمائية للقارة. ولا بد أن يساعد المجتمع الدولي البلدان الأفريقية في بلوغ أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتحقيقا لذلك، لا بد من اتخاذ خطوات ذات أثر عاجل وطويلة الأجل على حد سواء لمساعدة البلدان الأفريقية في إنشاء البنى التحتية وتهيئة الظروف اللازمة للاستثمار ولتشجيع المشاريع الخاصة. ويتضمن تقرير لجنة أفريقيا الذي قدمته المملكة المتحدة توصيات محددة ينبغي متابعتها.

ويشكل التعاون بين الجنوب والجنوب، مع فرصه الكبيرة للشراكة، أمرا أساسيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، على النحو الذي تجلّى مؤخرا في مؤتمر قمة الدوحة. وفي وسع هذا التعاون أن يفضي إلى تعاون ثلاثي مثمر من خلال فتح الأسواق أمام المنتجات من البلدان النامية، ومنح التسهيلات والضمانات المالية، ونقل التكنولوجيا المناسبة إلى تلك البلدان. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة وللماخين أن ييسروا ويدعموا الآليات المستدامة لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب.

وتتحمل البلدان النامية، من جانبها، المسؤولية عن تسريع إصلاح سياساتها الاقتصادية وعن تهيئة بيئة مؤاتية لازدهار القطاع الخاص والاستثمار. ولا بد لهذه البلدان أيضا أن تعزز الحكم الرشيد، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين في التنمية، ومشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومثلي عالم الأعمال التجارية في عمليات اتخاذ القرار.

تلك، باختصار، هي المجالات التي في وسعها أن تعزز التزام مونتيروى بإقامة شراكة بين الجنوب والشمال. وبالنسبة

إن تجربتنا وتجربة العديد من البلدان الأخرى في مجال التنمية أثبتت أن إحدى أفضل الوسائل التي تمكن البلدان النامية من استدامة النمو وكفالة تدفق الموارد الإنمائية على نحو يمكن الاعتماد عليه هي نمو التجارة الدولية. وفي ذلك الصدد، تؤيد جمهورية كوريا توصية الأمين العام بأن تنجز خطة الدوحة للتنمية بنجاح وفي وقت قريب. إضافة إلى ذلك، يحدونا الأمل أن يبعث مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر رسالة قوية إلى المؤتمر الوزاري التابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي سينعقد في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وأخيراً، ومثلما يوضح الأمين العام في تقريره، فإن التعاون الإقليمي سيكون ضرورياً لتنفيذ توافق آراء مونتريري. ويمكن للتعاون الإقليمي، عندما يجري تنسيقه على نحو صحيح، أن يكمل الجهود الوطنية والعالمية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية.

لقد شاركت جمهورية كوريا في عدة مشاريع تعاونية إنمائية. فعلى سبيل المثال، رعت حكومتنا في العام الماضي، إلى جانب الأمم المتحدة، حلقة عمل دولية عن تكنولوجيا المعلومات بهدف تدريب محترفين من بلدان نامية في منطقة آسيا - المحيط الهادئ. وسنقدم أيضاً ١٠ ملايين دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة لدعم مركز التدريب في آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات لأجل التنمية، وهو المركز الذي سيجري إنشاؤه في جمهورية كوريا للمساعدة على ردم الفجوة الرقمية في منطقة آسيا - المحيط الهادئ.

واسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد مجدداً على أهمية عملية متابعة توافق آراء مونتريري وأثرها على أهداف إنمائية أخرى، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وتظل جمهورية كوريا ملتزمة بمشاطرة تجربتها الإنمائية مع البلدان النامية،

وبالنسبة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، تؤيد جمهورية كوريا أن هذه المساعدة تضطلع بدور حاسم في دعم الموارد المحلية واستكمالها. ونشعر بالتشجيع لأن المساعدة الإنمائية الرسمية عكست اتجاهها المنخفض وأظهرت زيادة صافية في ثلاث سنوات منذ توافق آراء مونتريري. بيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية ما زالت أدنى بكثير من الهدف المتفق عليه لتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي للبلدان المتقدمة النمو، مما يترك مجالاً كبيراً للتحسين. وفي ذلك الصدد، نود أن نشارك الآخرين في الترحيب بقرار الاتحاد الأوروبي الأخير بتحديد عام ٢٠١٥ للتوصل إلى تحقيق عتبة نسبة ٠,٧ في المائة.

وجمهورية كوريا، بوصفها دولة مانحة ناشئة، كثفت جهودها لزيادة حجم مساعدتها الإنمائية الرسمية ولتحسين سياساتها وإجراءاتها بشأن تنفيذ المساعدة الإنمائية الرسمية. ويتضافر مع الجهود العالمية، نقوم بتطوير استراتيجيات متوسطة وطويل الأجل لزيادة مساعدتنا الإنمائية الرسمية وتحسينها.

ونرحب بالاقتراحات والمبادرات التي قدمتها مؤخرًا بعض البلدان بغية استكشاف وضع آليات مالية مبتكرة من شأنها أن تؤدي إلى استقرار تمويل التنمية، مما يجعله أكثر قابلية للتنبؤ به ومما يسمح بالتالي لحكومات البلدان النامية بأن تخطط بشكل أكثر فعالية. وعلى نحو خاص، فإن توصية الأمين العام بإنشاء مرفق التمويل الدولي بوصفه آلية لتأمين مصدر مستقر ويمكن التنبؤ به للتمويل جديدة بأن ينظر فيها جدياً. ومع ذلك، تقوم حاجة إلى وضع المزيد من الخطط المفصلة والمحددة، بينما سنظل نراقب عن كثب لنرى كيفية عمل المشروع.

ولئن كانت المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مصدراً هاماً لتمويل التنمية، فإن المعونة وحدها لا يمكن أن تكفل التنمية المستدامة في الأجل الطويل.

يعتمد على المنافسة. كما أكدت على ضرورة رفع إنتاجية عوامل الإنتاج من خلال الاستثمار المكثف في رأس المال البشري عبر إصلاح منظومة التعليم والتدريب والبحث العلمي، وتطوير القدرات والنظم الإدارية. وأكدت خطط الدولة أيضا على تعزيز دور المجتمع المدني في عملية التنمية إضافة إلى تعزيز دور المرأة، وتأمين وصول الفقراء إلى الموارد المالية عبر التمويل الصغير. وفي إطار تحسين كفاءة الإدارة العامة، أكدت الخطة على تعزيز سيادة القانون والشفافية ومكافحة الفساد، وخلق مناخ مناسب للمجتمع المدني للعمل كآلية رقابة ومساءلة. وقد تم إصدار عدد من التشريعات الوطنية اللازمة لضمان تنفيذ كل تلك الأمور التي شكلت الأولويات الأساسية لخطة التنمية، وما زالت هنالك تشريعات أخرى قيد الدراسة.

وقد اعتمدت خطة سورية في مجال التنمية البشرية على الأهداف الإنمائية للألفية، بحيث أصبحت أهداف الخطة هي أهداف مرحلية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي مجال جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين مناخ الاستثمار، فقد تم إصدار العديد من القوانين والتشريعات، كقوانين حماية الملكية، وتجنب ازدواج الضريبي، وإعطاء مزايا ضريبية للاستثمارات في مجالات معينة.

وفي ما يتعلق بالتجارة الدولية، نود أن نشير إلى أنه وبالرغم من تأكيد توافق آراء موننتيري على أهميتها كمحرك للتنمية، فما زالت الصعوبات التي تفرضها بعض الأطراف تحول دون الاستفادة من مكاسب التجارة الدولية لتمويل التنمية بشكل كامل بسبب استحالة تنفيذ الشروط التي تفرض على العديد من الدول النامية الرغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، فإننا نضم صوتنا إلى أصوات دول عديدة كي تقوم منظمة التجارة العالمية بتسهيل انضمام البلدان النامية إليها وليس تعقيد تلك العملية.

وبالمشاركة في الجهود العالمية التي تبذل بغية تعزيز التمويل لأجل التنمية. وعن طريق تلك الجهود، نأمل أن نؤدي دورا في التوصل إلى الهدف المشترك، ألا وهو تحقيق الازدهار في ما بيننا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة السيد فيصل المقداد، رئيس وفد الجمهورية العربية السورية.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أعرب لكم عن تقدير حكومة الجمهورية العربية السورية لما تبذلونه من جهود لإعطاء النقاشات المتعلقة بالتنمية الأهمية التي تستحقها، وخاصة من خلال وضع هذا الجانب على رأس أولويات أعمال الأمم المتحدة. إن متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والتي يأتي حوارنا هذا في إطارها، تشكل جزءا هاما من العمل الدولي لحل مشاكل العالم النامي، والسعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلت به جامايكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يشهد بلدي سورية ورشة عمل حقيقية في مختلف مجالات التنمية وذلك بهدف إنجاز نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة تحقق تطلعات شعبنا. وفي هذا المجال فقد كانت سورية من أوائل الدول التي بادرت بإعداد تقريرها المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وهي تسعى بكل ما أوتيت من جهد لتحقيق هذه الأهداف على الرغم مما تعانیه نتيجة لتسخير الكثير من إمكانياتها للدفاع عن أرض الوطن وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجزء من ترابها الوطني. وفي مجال تحقيق التنمية، فإن سورية تعتمد بشكل أساسي على تعبئة مواردها المحلية. وانطلاقا من ذلك فإن خطة الحكومة تؤكد على تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال رفع حجم الاستثمارات المحلية، وإجراء تحول في التركيب الهيكلي نحو قيم مضافة عالية، وتعزيز الترابطات القطاعية، وبناء سوق

إن الإيمان بأن التنمية حق للجميع يقتضي بأن يعطى موضوع تمويل التنمية أهمية خاصة في ما سيصدر عن رؤساء الدول والحكومات خلال اجتماعهم المنتظر في أيلول/سبتمبر المقبل، وذلك إذا ما أردنا إقامة نظام عالمي أكثر عدلا وإنصافا، يحقق رفاها للبشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة السيدة كارمن ماريغا غالاردو هرنانديز، رئيسة وفد السلفادور.

السيدة غالاردو هرنانديز (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي أن أعرب باسم حكومة السلفادور عن امتناننا لعقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. لقد جئنا إلى هنا لنؤكد من جديد تصميمنا على التعجيل ببذل جهودنا على الصعيد الوطني في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما نود أن نقول إن ثمة ضرورة ملحة للوفاء بالالتزامات التي يرتبط بها قادة العالم في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية.

إن توافق آراء مونتيري، وهو الرؤية المشتركة التي تجمع بيننا اليوم، يوفر إطارا دوليا يمكن من خلاله للجهات المانحة وللبلدان النامية العمل بشكل أكثر فعالية على التخفيف من وطأة الفقر. ومع ذلك، نود أن نشير إلى أن البلدان النامية ما زالت تواجه عقبات محددة تجعل من المتعذر عليها تحقيق التنمية المستدامة.

لذلك، فإن توافق آراء مونتيري واضح في هذا الصدد. فهو يذكرنا بالحاجة إلى تهيئة الأوضاع اللازمة لإدخال الإصلاح الجديد في مجال التجارة الدولية، وإعادة التفكير في سياسات الجهات المانحة، والنهوض بالإدارة، وتعزيز الموارد سواء من القطاع الخاص أو من المجتمع المدني بصفة عامة. ولن تتمكن البلدان منفردة من إيجاد حلول دائمة. ومن الضروري بالتالي أن يشكل التعاون وتقديم

وحول المساعدات الإنمائية الرسمية، ترحب سورية بعزم الاتحاد الأوروبي على تحقيق نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمساعدات رسمية للبلدان النامية. وتدعو الدول المتقدمة النمو الأخرى التي لم تصل إلى هذه النسبة والتي لم تتعهد بوضع جداول زمنية إلى السير في هذا الطريق، بحيث يتم تأمين زيادة في المساعدات تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونظرا للحاجة الماسة إلى إحداث تنمية حقيقية في القارة الأفريقية، فإن سورية تدعم إعطاء هذه القارة الأولوية المطلوبة في مجال المساعدات الإنمائية.

إن سورية، ومع ترحيبها بشطب ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تؤكد على أن إيجاد حل لمشكلة المديونية الخارجية التي تثقل كاهل البلدان النامية وتعيق من توجيه مواردها لتمويل تنميتها، يتطلب شطب جميع ديون أقل البلدان نموا، إضافة إلى تخفيض جوهري لديون البلدان متوسطة الدخل دون الربط بين إلغاء الديون والمساعدات الإنمائية الرسمية.

كما تود سورية أن تعرب عن ترحيبها بالجهود المبذولة لإيجاد مصادر تمويل جديدة ومبتكرة، كمصادر إضافية لتمويل التنمية، وتدعو البلدان المتقدمة النمو إلى اتخاذ خطوات جادة للاستفادة من الأفكار التي وردت في الكثير من المبادرات بما في ذلك المبادرة البرازيلية.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أنه، وبعد انقضاء ثلاثة أعوام على انعقاد مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية، فإن ما تم إنجازه في سبيل تفعيل مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية في المؤسسات الدولية متعددة الأطراف، لا يرقى إلى مستوى ما كنا نطمح إليه. ونعتقد أن ذلك يتطلب بذل مزيد من الجهود لترسيخ إرادة سياسية تحقق ذلك المسعى الملح في أقرب وقت ممكن.

للتفاوض بشأن الاتفاقات المتعددة الأطراف سعياً لتطبيق استراتيجيات طويلة الأجل تفتح الطريق أمام التمويلات الجديدة.

ونرجو أن تحتتم جولة الدوحة في عام ٢٠٠٦.

ومن الضروري أن يُنظر في الاستثمارات في مجالات التعليم والصحة والهجرة من منطلق طويل الأجل.

وأود أن أنوه بالأهمية التي يعلقها بلدي على وجود نظام متعدد الأطراف للتجارة يتسم بالنزاهة والإنصاف، ويستند إلى قواعد ثابتة وغير تمييزية.

وعلى غرار غيرنا من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، يمكن تحقيق طموحاتنا في التنمية بزيادة الكفاءة في الإنتاج وإيجاد مزيد من الوظائف المحزية بشكل أفضل.

وتود حكومة السلفادور أن تؤكد مجدداً ما يساورها من قلق إزاء حالة البلدان المتوسطة الدخل، التي كثيراً ما تستبعد من المساعدة الإنمائية الرسمية. ونرى أن تتحول البلدان المتوسطة الدخل إلى شركاء حقيقيين في الأعمال التجارية للبلدان المتقدمة نمواً، فضلاً عن كونها حلفاء استراتيجيين في مكافحة الفقر. ولا مرء في أن فتح الأسواق في البلدان المتقدمة النمو هو أحد السبل لإحداث توازن أفضل في الجهود المتعلقة بالتجارة المتعددة الأطراف. ولدينا اقتناع بأن التعاون التقني والمالي الدولي ضروري لتنمية البلدان المتوسطة الدخل.

وترى حكومة السلفادور أن التحويلات الأسرية من الأدوات القيّمة للتنمية. فنحن نعلم أن قيمة هذه التحويلات تتجاوز قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية. علاوة على ذلك، من المهم أن نتذكر أن تلقي البلد لتحويلات ليس معناه أنه يستغني بها عن المساعدة الدولية. والتحويلات طريقة جديدة لتعبئة الموارد. ورغم ذلك، من الضروري أن نبدأ عملية للتشريف في المجتمعات المحلية حتى لا تستخدم التحويلات

المساعدة التقنية والمالية إلى جانب الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية جزءاً من الجهود المبذولة نفسها.

وتمثل الحاجة الأساسية إلى التقيّد بالالتزامات التي تعقدها البلدان المتقدمة النمو جزءاً من تنفيذ توافق آراء مونتيري. وينبغي في هذا الصدد أن نضع نصب أعيننا الأمور التالية: المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتعزيز حرية التجارة والاستثمار؛ والنهوض بإدارة الديون وجعلها أكثر قابلية للسيطرة عليها؛ وتحديد سبل ابتكارية لتمويل التنمية.

وتشكل الأهداف الإنمائية الوطنية أولوية بالنسبة لحكومة السلفادور. ولدينا اقتناع بأن حشد الموارد المالية الوطنية لأغراض التنمية يجب أن يشمل تعبئة كل من الموارد العامة والخاصة. وفي ذلك الصدد، إن لتعزيز المؤسسات دوراً حاسماً يؤديه في تعزيز الديمقراطية والتشجيع على توطيد الثقة بالحكومات بين صفوف المواطنين.

ولإحراز التقدم في تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا في إعلان الألفية، عقدت حكومة السلفادور عزمها على تشجيع إنشاء الوظائف الإنتاجية وتيسير ذلك بإقامة مشاريع تجارية جديدة. وفي ما يتعلق بالائتمانات الصغيرة وتوفير الائتمان للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، يجري بذل الجهود لتوسيع نطاق هذه الخدمات كي تشمل أفقر المناطق في بلدنا. وأود أن أشير في الوقت ذاته إلى أننا زدنا دعمنا للجهود الإنمائية التي تبذلها الحكومات المحلية إلى نسبة ٧ في المائة من الميزانية الوطنية.

أما بشأن تعبئة الموارد المالية الدولية لأغراض التنمية، فنرى أن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الدولية، ولا سيما اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، عنصر مكمل لا غنى عنه للجهود الإنمائية المبذولة على الصعيدين الدولي والوطني. والتجارة الدولية، بوصفها محركاً للتنمية، تعني تقاسم المزايا من جانب الجميع. ويقتضي هذا بدوره إرادة سياسية

الذي تم التوصل إليه هناك. ورومانيا بوصفها بلدا مانحا جديدا اليوم، ستزيد في السنوات القادمة من مستوى تعاونها الإنمائي مع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وبوصفنا بلدا منضمنا إلى الاتحاد الأوروبي سوف نضطلع بمسؤوليات جديدة في ميدان السياسة الإنمائية. ولقد أصبح التعاون الإنمائي جزءا لا يتجزأ من سياستنا الخارجية. وتبقى الأمم المتحدة بالنسبة لنا محورا لصياغة وتنفيذ تلك السياسة. وسواصل أيضا تقديم المساعدة التقنية على أساس ثنائي.

إننا نعتقد بأنه، بينما نشرع في قطع المرحلة الأخيرة من إصلاح الأمم المتحدة - الذي إن اضطلع به في إطار القلب الحالي الجسور، سيؤدي أيضا إلى إحداث تغييرات كبيرة في الطريقة التي نمارس بها أعمالنا على الساحة الدولية - ينبغي لنا أن نولي اهتماما متزايدا ومركزا لظاهرة بروز بلدان مانحة جديدة. والسبب في ذلك هو، أولا، أن مشاركة تلك البلدان ينبغي أن تضاعف وتعزز فرص بلوغ أهداف المساعدة الإنمائية، وأن تساهم، على الأجلين المتوسط والطويل، في التقيد بالمواعيد الزمنية المستقبلية لبلوغ الأهداف الإنمائية الجديدة.

ثانيا، والأهم من ذلك، أن تجربة الانتقال من وضع البلد المتلقي للمساعدة إلى وضع البلد المانح للمساعدة، مع إدخال الإصلاحات الهيكلية الضرورية، لم تمر بدون صعوبات. وبالنظر إلى الماضي، كان من المحتمل تنفيذ بعض التدابير بشكل مختلف. وعلى أية حال، وحيث أن تجربتنا ما زالت حديثة، فإن خبرتنا الثرية يمكن تشاطرها مع الأطراف المهتمة، ويمكن أن تولد في نهاية المطاف زحما إيجابيا.

وذلك ينطبق بالتأكيد على بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي انضمت أو هي في طريقها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. غير أن تجربتها بعيدة كل البعد عن أن

لمجرد تلبية احتياجات الأسر. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا دعمنا القوي لجعل موضوع الهجرة إحدى الأولويات في برنامج عمل الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين وإحدى أولويات الحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦.

يجب أن يحقق الهيكل المالي الدولي، الذي ترغب فيه كل البلدان النامية، التماسك في إدارة النظم النقدية والمالية المتعددة الأطراف. وينبغي أن يتضمن أيضا قدرا أكبر من الشفافية والمشاركة من جانب البلدان النامية.

وترحب السلفادور بمبادرة ألمانيا وإسبانيا والبرازيل والجزائر وفرنسا وشيلي لتكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الجوع والفقر.

في الختام، أود أن أكرر أن حكومة السلفادور تتوفر لديها الإرادة السياسية لمواصلة السير على درب التنمية. وفي توافق آراء مونتيري حددنا عددا من الأدوات القيمة التي أصبحت الآن جزءا من جهودنا الوطنية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ميهنيا موتوك، رئيس وفد رومانيا.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد رومانيا البيان الذي تم الإدلاء به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأكتفي بتقديم بضعة تعليقات إضافية، وسألتزم بالوقت المحدد المقترح.

يعتمد صون السلام العالمي، إلى حد كبير، على التضامن وسيادة القانون. وكانت تلك الفلسفة الأساسية مصدر إلهام لمؤتمر قمة الألفية، وما زالت مفتاح بلوغ الإصلاحات الحالية للأمم المتحدة نتائج ناجحة.

لقد كانت رومانيا بلدا متلقيا للمعونة الإنمائية، وكانت تنفذ في الوقت نفسه إصلاحات اقتصادية جريئة، وشاركت في مؤتمر مونتيري، وانضمت إلى توافق الآراء

الشيء الذي من المناسب فعله بالنسبة إلينا وأيضا إلى الجهات المستفيدة المعنية بالتحريك السريع للمكونات الرئيسية لمحرك التنمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد روبل أهلي، رئيس وفد جيوتي.

السيد أهلي (جيوتي) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع هنا اليوم لإجراء الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن تمويل التنمية من أجل تقييم المجموعة الكبيرة من الجهود والتجارب منذ عقد المؤتمر الدولي التاريخي بشأن تمويل التنمية في آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتيري بالمكسيك. والوثيقة التي تمخض المؤتمر عنها، توافق آراء مونتيري، قد نهت منذ ذلك الوقت كل الجهات ذات المصلحة إلى متابعة التنفيذ وإلى الدراسة المستمرة للمسائل المتعلقة بمحشد الموارد لتمويل التنمية واستتصال شأفة الفقر.

إن مكتب تمويل التنمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ينخرط على نحو مستمر في تنظيم حلقات عمل ومشاورات فيما بين الجهات المتعددة ذات المصلحة، التي ضمت القطاع الخاص والمجتمع المدني، ابتغاء تشجيع أفضل الممارسات وتبادل المعلومات عن تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مونتيري.

وخلال السنتين المنصرمتين أطلق مكتب تمويل التنمية سلسلة من المشاورات بين الجهات المتعددة ذات المصلحة وكيانات المجتمع المدني والقطاع الخاص الرئيسية التي تنخرط انخراطا قويا في تمويل عملية التنمية. وتوافق آراء مونتيري لم يقر بان التدفقات المالية المعززة حرجة فحسب ولكنه أكد أيضا على أهمية مواصلة الانخراط التام - وطنيا وإقليميا ودوليا - ابتغاء كفالة المتابعة الصحيحة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات. وفي هذا الصدد، مما له صلة بالموضوع التأكيد على الأبعاد الإقليمية والأقاليمية للمتابعة، كما أظهرت بجلاء مختلف الأنشطة التي تقوم بها المصارف الإنمائية الإقليمية

تشمل كامل نطاق ظاهرة البلدان المانحة الجديدة. وقد ظهرت حديثا بلدان عديدة أخرى بوصفها بلدانا متلقية ومانحة للمساعدة في نفس الوقت، وفي بعض الأحيان بنسب متساوية أو مشابهة. ويتعين علينا أن نأخذ في الحسبان تلك التطورات وأن نتناولها بطريقة عملية قدر المستطاع.

إن البلدان المانحة الجديدة أو التي في سبيلها إلى أن تصبح بلدانا مانحة من منطقتنا عازمة على بلوغ الأهداف السامية للمساعدة الإنمائية الرسمية التي حددها الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك ما زال يتعين علينا أن نكون واقعيين وأن نأخذ في الحسبان الديناميات المختلفة السائدة في ذلك الميدان. وتود رومانيا، بدورها، أن تتمكن من الوفاء بالالتزامات والتوقعات. ونحن على استعداد لتحمل المسؤوليات المترتبة على تنفيذ الأهداف القابلة للاستدامة والتي نستطيع الوفاء بها فعلا.

وكانت لرومانيا مدة خمس سنوات من النمو الاقتصادي المستمر بنسبة تتجاوز ٤,٥ في المائة سنويا، وبنسبة عالية بلغت ٨,٣ في المائة في ٢٠٠٤ وتنبؤ مشجع بالمثل لسنة ٢٠٠٥، ولكن علينا أن نقطع طريقا طويلا.

ونثق بأن الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي - وهو أكبر مانح للمساعدة الإنمائية وأكبر مسهم في برامج المساعدة التجارية المتعددة الأطراف في العالم - سيتضح أنه تجربة لتعلم عن طريق الفعل لا تقدر بثمن. ونعي أن زيادة فعالية التعاون الإنمائي تتطلب الاستجابة الوافية بحاجات الجهات الشريكة وتبسيط إجراءات العمل وتعزيز التنسيق. ومن البداية سيتعين على رومانيا أن توجه موارد التعاون الإنمائي المحدودة حتما على نحو يزيد أثرها إلى الحد الأقصى. والاستثمار بذكاء في تعزيز روابط التعاون والصداقة القيمة مع كثير من الجهات الشريكة حول العالم، وبخاصة في ميادين متعلقة بالتعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية، هو

ويحدد توافق آراء مونتيري التجارية بأنها المصدر الخارجي الأهم الوحيد لتمويل التنمية. ولكن، كما أوضح بجلاء التقرير الذي أشرت إليه قبل هنيهة، تبقى مشاركة بلدان نامية كثيرة في التجارة العالمية هامشية. على سبيل المثال، في ٢٠٠٢ لم تبلغ حصة أقل البلدان الخمسين نموا في التجارة العالمية سوى ٠,٦ في المائة. ومحنة أشد البلدان النامية فقرا في سياق مفاوضات التجارة الدولية تتطلب النظر على نحو ملح. ومن هنا من الحاسم تحقيق تقدم كبير في جولة الدوحة للمفاوضات لصالح البلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية الزراعة والإعانات المالية وإزالة تصاعد التعريفات، مما يثني عن القيام بعملية إضافة القيمة عن طريق التصنيع.

والتقرير الذي أشرت إليه يسلط الضوء أيضا على مسألتين بالغتي الأهمية ثمة حاجة إلى تناولهما ابتغاء تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر في البلدان النامية: تحسين الوصول إلى الأسواق وشروط التبادل التجاري للبلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص لحاجات أشد تلك البلدان فقرا؛ وتحسين القوة التنافسية من ناحية العرض لصادرات البلدان القليلة الدخل عن طريق زيادة الاستثمار في البنية الأساسية وتسهيل التجارة وتنمية الموارد البشرية.

ومن الواضح أن الإعانات التصديرية، كما تم الاتفاق عليه في الاتفاق الإطاري لجدول أعمال التنمية في الدوحة في آب/أغسطس ٢٠٠٤، ينبغي أن تزال تماما. ونحن نتطلع قدما إلى إكمال جولة الدوحة بحلول ٢٠٠٦، في أعقاب ما نأمل في أن يكون النتيجة الناجحة للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في هونغ كونغ.

ومن المقبول على نطاق واسع الآن أن بلدانا نامية فقيرة كثيرة ستفوت فرصة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

واللجان الاقتصادية الإقليمية بالتعاون مع الجهات الشريكة ذات الصلة.

وخلال كل هذه العملية يجري تذكيرنا باستمرار بالمسؤولية الرئيسية الملقاة على عاتق البلدان النامية عن تنفيذ السياسات الاقتصادية السديدة وعن كفالة الحكم الصالح وسيادة القانون. وبالمثل ثمة إقرار بالدور الرئيسي الذي تؤديه البلدان المتقدمة النمو في دعم جهود البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

ومن الجدير بالملاحظة أن التحليل والتقييمات التي وضعتها اللجان الإقليمية تسلط الضوء على أن الصين والهند، من بين البلدان النامية، سجلتا تحسينات أكبر ودخولا أعلى للفرد، على الرغم من وجود مجموعة كبيرة من التباينات في الأداء والنتائج المحيية للآمال في أحيان كثيرة في معظم المناطق وفي بلدان أخرى.

ووفقا للتقرير الملحق بمذكرة الأمين العام والمعنون "تنفيذ توافق آراء مونتيري: منظور إقليمي" (A/59/826) بقي الاستثمار المباشر الأجنبي مركزا جغرافيا، مع معاناة مناطق معينة من حالات التراجع المستمر وإظهار مناطق أخرى لعلامات الضعف في التنافس على الاستثمارات الأكثر جدة وذات النوعية الأعلى. وأفريقيا على وجه الخصوص يحتل أن تظهر زيادة متواضعة في تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية؛ ولكن هنا مرة أخرى تبقى تلك الاستثمارات مركزة إلى حد كبير على المستويين دون الإقليمي والقطاعي. بيد أن التقرير يبين أن معظم أقل البلدان نموا قد ازدادت تخلفا من ناحية النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي ابتعدت أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء على نحو خاص عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مما أدى إلى زيادة عدد الناس الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع في أفريقيا بحوالي ٤٠ في المائة خلال العقد المنصرم.

أن تفعل ذلك. ولذلك ليست المسألة مسألة قدرة، ولكنها مسألة الرغبة في قدوم عهد من الوفرة العالمية لا نحتاج فيه سوى تسخير مزيد من الموارد خدمة للبشرية جمعاء.

يتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وجود شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. فيما يتعلق بأفريقيا أشار مؤخرا رئيس الحكومة البريطانية إلى أن الشراكة الجديدة يجب أن تتجاوز علاقة المانح - المتلقي القديمة. وقال إنه لا يمكن أن يوجد عذر ودفاع عن محنة ملايين من إخواننا في البشرية في أفريقيا اليوم ولا يمكن أن يوجد تبرير لتلك المحنة.

وكما يشير تقرير مشروع الألفية (A/59/727) فإن ثمة عاملا يحول دون النمو وهو نوعية المعونة المالية المقدمة، مما يشير إلى أن المعونة الثنائية في أغلب الأحيان ذات نوعية منخفضة ولا يمكن التنبؤ بها ولا تستهدف الاستثمار الطويل الأجل وتقودها أهداف الجهات المانحة المنفصلة وليست الأهداف المنسقة لدعم خطة وطنية. إن المشكلة ليست المساعدة؛ إنما هي كيف ومتى تقدم، وإلى أي البلدان وبأي كميات.

ختاما، إن تمويل التنمية عنصر أساسي في طائفة واسعة. ومن المؤكد أن التمويل ضروري لمسائل من بينها وباء الإيدز، والخدمات الاجتماعية، والحكم الصالح، والنمو الاقتصادي وتسوية الصراعات، على سبيل المثال لا الحصر، وهي مسائل يجب أن تعالج جميعها في نفس الوقت. وقد حان الآن وقت العمل: كفانا حسن النوايا والبيانات. وكما قال مؤخرا ممثل دائم لأحد البلدان المتقدمة النمو، إننا نحتاج إلى أكثر من الزخم؛ نحتاج إلى النتائج. ومما يسعدنا أن نرى القيادة تنبري للأمر بصورة قوية. ونشعر بالتشجيع والتيقن بصورة متواضعة من أن العمل والنتائج في الطريق هذه المرة.

ما لم تعزز المساعدة الإنمائية الرسمية تعزيزا كبيرا من ناحيتي الكم والنوعية. ومما يقترن بذلك وجوب أن يضع كل بلد نام إستراتيجية إنمائية وطنية خاصة به استجابة إلى حاجاته المحددة وظروفه وأولوياته، بوسائل منها حشد الموارد المحلية وتعزيز الحكم ومقاومة الفساد وإعادة توجيه الدخول الحكومية وزيادة الوفورات المحلية ودعم الاستثمار في القطاع الخاص.

وسيتطلب تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية أن تفي بلدان متقدمة النمو أكثر بالتزاماتها ببلوغ هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكما نعرف جميعا، لم يكن دائبا على بذل الجهود للوصول إلى ذلك الهدف سوى عدد قليل من البلدان. ولذلك مما يبعث على التشجيع أن نعلم بالمبادرات الأخيرة من جانب الاتحاد الأوروبي ووزراء مالية مجموعة الثمانية وعدد من البلدان المتقدمة النمو، وهي المبادرات التي تستهدف توفير الإعفاء الكبير من الديون ومضاعفة حجم المعونة لأفريقيا وتوسيع نطاق الوصول التجاري بالنسبة إلى القارة.

ونرحب أيضا بالابتكارات، من قبيل مرفق المالية الدولية المقترح، التي من شأنها أن توفر أموالا مقابل الوعد بتوفير المعونة مستقبلا وضرائب على تذاكر الخطوط الجوية أو المشتريات بسعر الصرف الأجنبي سواء على أساس إلزامي أو طوعي. ومن الحتمي أن يبقى المجتمع الدولي منفتحا على الاقتراحات التمويلية.

وكما يشير الأمين العام في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005) وكما أكدته المشروع الإنمائي للألفية، الذي كان تحت توجيه الأستاذ جافري ساكس، في وسع العالم أن يحقق الأهداف الإنمائية للألفية - أو لديه القدرة على ذلك - وكل البلدان في وضع يتيح لها

إلى البلدان المتقدمة النمو. وقد بلغ ذلك التدفق الخارجي ٣١٢ بليون دولار في سنة ٢٠٠٤. ويجب أن يحول ذلك إلى تدفق داخلي كبير صاف. وأسرع الوسائل لفعل ذلك الإلغاء الكبير والسخي للديون وتخفيف عبئها.

والسعي إلى استحداث وسائل ابتكارية للتمويل قد مضى على انتظاره زمن طويل. والتدفقات الناتجة من خلال آليات ابتكارية جديدة يجب أن تكون إضافية وينبغي أن تكمل التدفقات العادية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن معظم البلدان النامية لا تزال تتطلب مساعدة مالية خارجية لتعالج بشكل مباشر الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر، وتنمية الهياكل الأساسية والمهارات واكتساب قدرة على الإنتاج والتجارة. ونحن نرحب بإعلان مجموعة الثمانية الذي يؤيد إلغاء الديون، والتعهد بالتزامات مقيمة بفترة زمنية محددة لتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، والجهود الرامية إلى إيجاد تمويل إضافي ابتكاري. وبالطبع سيتوقف الأثر الحقيقي على كيفية تنفيذ تلك الخطط عملياً. ويمكن، وينبغي، تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويجب أن يعتمد مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر تداير وطنية ودولية للاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المنخفضة الدخل من خلال تداير مثل خطط لضمانات الاستثمار، والضرائب وغيرها من الحوافز، وتنقيح قياس المخاطر وما إلى ذلك من ترتيبات.

ثالثاً، إن وجود نظام تجاري دولي مفتوح ومنصف لا غنى عنه للنمو والتنمية المستدامين. وفي مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر في نيويورك سيتعين علينا تحديد الأهداف الإنمائية لجولة الدوحة والالتزام بتحقيقها، بما في ذلك اتخاذ بعض الإجراءات التي يمكن أن تأتي بفوائد عاجلة للبلدان النامية حتى قبل احتتام الجولة. وينبغي لتلك الإجراءات العاجلة أن تشمل اتفاقاً بشأن موعد نهائي لإلغاء الإعانات

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد منير أكرم، رئيس وفد باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إن مناقشتنا بشأن تنفيذ توافق آراء مونتريري المتعلق بتمويل التنمية هامة وجاءت في الوقت المناسب لضمان نجاح الحدث الرفيع المستوى الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر. ولا يمكن لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر أن ينجح إلا إذا استطاع قادتنا الاتفاق على خطة محددة لاتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق تلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها.

وقد حدد رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، وزير الدولة في جامايكا، عناصر رئيسية وإجراءات ملموسة ترى البلدان النامية أنها عناصر أساسية لخريطة طريق لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

وأول تلك العناصر السياسات الوطنية السليمة والحكم الصحيح. فالسياسات الجيدة يمكن أن تغير اتجاه أسوأ الاقتصادات أداء. ونحن، في باكستان، توصلنا، بالسياسات السليمة، في غضون أربع سنوات، إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وأسرعنا فعلاً بالنمو الاقتصادي، إلى ٨,٤ في المائة هذه السنة - وهو أحد أسرع المعدلات في آسيا - في كل القطاعات الاقتصادية: الصناعة، والزراعة، والطاقة، والخدمات، وتكنولوجيا المعلومات. ومع أملنا الواقعي في حلول السلام في منطقتنا، سنسعى إلى المحافظة على ذلك الاتجاه الإيجابي وصوغ شراكات وثيقة مع الصين وجنوب آسيا ووسط آسيا وشرق وغرب آسيا، بما في ذلك منطقة الخليج، وكذلك مع شركائنا من البلدان المتقدمة النمو.

ثانياً، لا يمكن أن تحدث التنمية بدون التمويل الكافي. وستكون التنمية صعبة التحقيق في البلدان النامية ما دام هناك تدفق خارجي صاف للموارد من تلك البلدان

ويسوده ظلم الفقراء والضعفاء بطرق عديدة. ويجب أن يعمل مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر بصورة حاسمة لمعالجة تلك المظالم والتغلب على المعاناة والحرمان اللذين تقاسي منهما أغلبية شعوب العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٠٨ (د - ٢٩)، المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد لويس ميشل، رئيس الوفد المراقب للجماعة الأوروبية.

السيد ميشل (الجماعة الأوروبية) (تكلم بالفرنسية): يسعدني بصفة خاصة أن أحاطب الجمعية العامة اليوم بشأن الموضوع البالغ الأهمية المتمثل في تمويل التنمية ومتابعة توافق آراء مونتييري. لقد أنشأ توافق آراء مونتييري لأول مرة شراكة عالمية للتنمية، وهي عنصر أساسي للقضاء على الفقر. وقد أحرز تقدم، ولكنه ليس كافيا، كما يشير تقرير الأمين العام (A/59/822) إلى ذلك بوضوح. وهذا أمر غير مقبول من الناحيتين الإنسانية والسياسية.

إن التغيير الجذري ضروري، بالنظر إلى التحديات التي يشكلها الفقر وعملية العولمة السيئة الهيكلة والتي تترك العديد من الناس والبلدان في حالة بؤس. وذلك التغيير مطلوب أولا من أجل التضامن، ولكن أيضا لأسباب الأمن والاستقرار.

إنني بالطبع من بين الذين يؤمنون بأن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق البلدان النامية أنفسهم. ويجب عليها اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية طموحة وذات منحنى عملي بل وجسورة في مكافحة الفقر. ويجب أن تملك تماما عملية التنمية. ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك بدون وضع سياسات فعالة وشاملة للحكم.

ولا يمكننا مطلقا أن نخل محل شركائنا أو أن نفعل ما يمكن أن يفعلوه بشكل أفضل. ولكن، مع ذلك، لا يمكننا

المالية المقدمة للصادرات الزراعية، وأن تشمل التزاما بإلغاء الزيادة القصوى للتعريفية الجمركية وتصاعد التعريفية الجمركية، ووفقا اختياريًا للإجراءات المضادة لإغراق الأسواق في وجه البلدان الفقيرة، ونهاية لإساءة استعمال المعايير بغرض الحماية والبدء في إجراء استعراض إنمائي للفقر الفكري. ونحتاج أيضا إلى إجراءات مصاحبة لتحقيق استقرار أسعار السلع الأساسية، وبناء القدرة التجارية لدى أفقر البلدان ومعالجة المسألة المتزايدة الأهمية والحساسية المتمثلة في الهجرة الدولية.

رابعا، يجب أن نضاعف جهودنا لتيسير حصول البلدان النامية على التكنولوجيا من خلال استعراض النظم العالمية وبضمان زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير بشأن المسائل ذات الأولوية للبلدان النامية.

ختاما، إلى جانب الحكم الوطني الصالح نحتاج أيضا إلى الحكم العالمي الصالح. وذلك يعني تحقيق إقامة الإنصاف في صنع السياسة الاقتصادية الدولية، بما في ذلك في صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومصرف التسويات الدولية. وفي ذلك السياق يجب تمكين الأمم المتحدة - الذراع السياسية للنظام الاقتصادي العالمي - عمليا للترويج لذلك الحكم العالمي الصالح.

وإلى جانب التدابير الموضحة في ورقة بشأن إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي قدمتها إلى رئيس الجمعية العامة، أقترح أن يعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعا وزاريا سنويا لاستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا من جانب البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

إن الإصلاح الذي نريده للأمم المتحدة سيكون أحوف ما دام فقر الجماهير والجوع والمرض يطارد العديد من بلداننا، وما دام العالم يسوده عدم المساواة بصورة واسعة

ولا يمكننا الاستمرار في استغلال وقت وطاقة حكومات شركائنا الإنمائيين وإدارتهم؛ ويجب أن نوقف زيادة المطالب الإدارية التي كثيرا ما تكون منفصلة عن الواقع. وفي ذلك الصدد، فإن المعونة المتعلقة بالميزانية، التي تشكل رمز ملكية الشركاء لتنميتهم بالذات، تمكّن من تغطية التكاليف المتكررة مثل رواتب المدرسين أو المرضات وتشكل بدون شكل - في جميع البلدان حيث يمكن تقديمها - الأداة الأكثر فعالية واعتمادا. وإن الاتحاد سيعززها. وفي الوقت نفسه، سنسعى إلى جعلها أكثر قابلية للتنبؤ بها وأقل ضعفا. وفي وسعنا، على سبيل المثال، أن نمضي قدما نحو التزام لفترة أربع أو خمس سنوات، مما يجعل الأمور أكثر قابلية للتنبؤ بها بالنسبة للحكومات.

ويمكن للسياسات المحلية الأخرى - مثل السياسات المعنية بالتجارة والزراعة والبيئة والبحوث - أن تقدم إسهامات كبيرة للتنمية. وقطع الاتحاد التزاما سياسيا بالاتساق في التنمية. وذلك يعني أمرين هما: ضمان ألا تؤدي التدابير والإجراءات التي تتخذ في إطار الاتحاد إلى تقويض الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وإيجاد عمليات تلاحم مناسبة حتى تيسر تلك السياسات توفير قيمة إضافية للتنمية.

أخيرا، يعتزم الاتحاد الأوروبي انتهاج سياسة تتسم بروح المبادرة بشأن أفريقيا، وخاصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي ذلك الصدد، ظل التأخير كبيرا والفقر غير مقبول ويؤمن الاتحاد بأن الأمر الأساسي هو تكريس نسبة ٥٠ في المائة على الأقل من الزيادة في معونته الرسمية للقارة. وسنركز جهودنا على ثلاثة أصعدة. فعلى الصعيد السياسي، سنسعى جاهدين إلى دعم الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية وإلى تعزيز الحكم. وعلى الصعيد الاقتصادي، سنقدم التمويل لشبكات الاتصالات الرئيسية العابرة لأفريقيا وللبنى التحتية الأساسية مثل الطرق والسكك الحديدية والبنى

أن ندع المجتمع الدولي يتفادى مسؤولياته. ولا بد للمجتمع الدولي أن يدعم تلك العملية. ولا بد أن ننجز المزيد من العمل. ويجب أن نعمل بشكل أفضل. ولا بد أن نعمل بصورة أسرع.

وقد أقيمت المفوضية الأوروبية المجلس الأوروبي بدعم هذه الحملة. ووافقت الدول الـ ٢٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على اقتراح بزيادة ميزانية مساعداتها، التي ستزيد بمبلغ ٢٠ بليون يورو بحلول عام ٢٠١٠. ويشكل الاتحاد بالفعل أكبر مانح للمعونة في العالم، وهو الشريك التجاري الرئيسي للبلدان الفقيرة. ومن خلال قراراتنا، نعتزم أن نتحمل مسؤولياتنا بالكامل وأن نوطد قيادتنا للتنمية. لقد قطعنا التزامات في مونتريري لعام ٢٠٠٦. وسيتم احترام تلك الالتزامات بل تجاوزها. وحددنا حدولا زمنيا جديدا وأهدافا دقيقة لبلوغ نسبة ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

كما يمكن أن يسهم إيجاد مصادر مبتكرة لرأس المال في جهد التنمية العالمي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي مبادرة فرض ضريبة تضامن على تذاكر السفر الجوي. ويحدونا الأمل أن نحشد أكبر تأييد ممكن لذلك التدبير. كما يدرس الاتحاد الأوروبي إمكانية استخدام عائدات غرامات مكافحة الاحتكار التي تجبها المفوضية كمساهمة إضافية في ميزانية التنمية.

ولكن، إضافة إلى مسألة الحجم، يشكل تحسين نوعية المعونة وفعاليتها تحديا آخر. ولا بد أن نطبق عمليا بشكل جدي خطابنا السياسي حيال الملكية والشراكة والتحالف مع العمليات الوطنية والنهج القائمة على أساس النتائج. ويستجيب القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء في أيار/ مايو لتلك المطالب بتقديم حلول محددة فيما يتعلق بالتنسيق والتكامل والتقسيم الحقيقي للعمل.

التحتية التي تيسر على البلدان الانضمام إلى تلك الشبكات. أما على الصعيد الاجتماعي، فسنساعد على تحسين إمكانية الحصول على الخدمات العامة بغية تعزيز المساواة والتماسك الاجتماعي.

ولا بد أن يفني مجتمع المانحين بأسره بوعوده. ويجب على جميع المانحين الوفاء بوعودهم باحترام التزاماتهم الإنمائية. وقد تم الاتفاق على ذلك في مونتيري. وبغية تحسين نوعية معوناتنا، لا بد من تحسين تنسيقها. ونحن بحاجة إلى توزيع العمل لكي نتمكن من تركيز طاقاتنا على القطاعات التي يحظى كل واحد منا بقيمة إضافية ليقدمها.

وتحملت أوروبا مسؤولياتها عن ضمان أن يكون مؤتمر القمة المقرر عقده في نيويورك في أيلول/سبتمبر مؤتمراً طموحاً وأن يحدث تغييراً. ويدعو الاتحاد الأطراف الفاعلة الأخرى لمجتمع المانحين الدولي أن تكون مثلنا إيجابية وعاقدة العزم وطموحة. التنمية ليست مقصورة على جميع الأموال على أساس استثنائي عندما لا يوجد خيار آخر غيرها، وعندما تتلاعب وسائل الإعلام بمشاعر الناس. إن التنمية تشكل التزاماً مستمراً للحرية. ولا بد أن نستخدمها بوصفنا أطرافاً فاعلة ملتزمة ومواطنين للعالم على حد سواء. وكما قال نيلسون مانديلا،

”... إن التغلب على الفقر ليس عملاً من أعمال البر والإحسان. إنه عمل لإحقاق العدل. إنه حماية لحق من حقوق الإنسان الأساسية، الحق في الكرامة وفي حياة كريمة. وما دام الفقر مستمراً، لن توجد حرية حقيقية“.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.